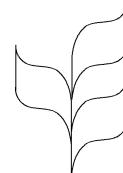


Distr.
GENERALUNEP/CBD/WG-RI/1/3
12 July 2005Arabic
ORIGINAL: ENGLISH

**الاتفاقية المتعلقة
بالتنويع البيولوجي**



الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الأول
مونتريال، ٩-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
البند ٤-١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض العمليات التي تجري في نطاق الاتفاقية

منكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

١ - حدث عدد من الاستعراضات وعمليات المراجعة والتقييم التي تناولت هيئات الاتفاقية وآلياتها وعملياتها، منذ دخلت الاتفاقية حيز النفاذ. والاستعراضات الأشمل لعمليات الاتفاقية كانت الاستعراضات التي أجريت استجابة للمقررين ٢٢/٣ و١٦/٤ الصادرين عن المؤتمر الرابع للأطراف، واجتماع ما بين الدورات المعنى بعمليات الاتفاقية، على التوالي. وقد أدى هذان الاستعراضان إلى تغييرات محسوسة في عمليات الاتفاقية (المقررين ١٦/٤ و٢٠/٥)، وأرسيا الأساس لإجراء مزيد من الاستعراضات وعمليات المراجعة والتقييم، أشد تحديدا، قام بها بصفة تمكينية الاجتماع المفتوح العضوية المعقود بين دورات الانعقاد المعنى بالخطوة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع المفتوح العضوية المعقود بين دورات الانعقاد المعنى ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠.

٢ - تلخص المذكورة حاليا نتائج عمليات الاستعراض السابقة، والاستعراضات الخارجية والبيانات الواردة من الأطراف (UNEP/CBD/WGRI/1/3/Add.1) وتتضمن كذلك تحليلا لوقع وفعالية عمليات الاتفاقية على أساس سؤالين رئيسيين هما: (١) هل النتائج العمليات تثبت أن العمليات تفي بالتكليف الصادر بالقيام بها؛ (٢) هل تسهم العمليات في تنفيذ الاتفاقية. ويستخلص من عملية التحليل أنه، في معظم الأحوال، تؤدي هيئات الاتفاقية التكليف الصادر إليها. غير أنها تلاحظ مع ذلك أن مؤتمر الأطراف يمكن أن يستبقي قيد استعراضه تنفيذ الاتفاقية كما تنصي بذلك المادة ٢٣، الفقرة ٤، بطريقة أشد انتظاما وفعالية، بينما يمكن أن تقوم الهيئة الفرعية بتعزيز جودة مشورتها وإلاء مزيد من الانتباه إلى الوفاء

* UNEP/CBD/WGRI/1/1.

بوظائفها المحددة (المادة ٢٥، الفقرة ٢ من الاتفاقية) وبالاضافة الى ذلك يمكن أن تنسقى نقاط الاتصال الوطنية من جعل التكليف الصادر اليها محدد المعالم. وتستخلص عملية التحليل أيضاً أن جميع العمليات يمكن أن تكون أشد فعالية في اسهامها في تنفيذ الاتفاقية.

-٣- تقدم المذكورة الحالية خيارات لتحسين الواقع والفعالية لعمليات الاتفاقية على أساس نتائج الاستعراضات السابقة والاستعراضات المستقلة والبيانات الواردة من الأطراف وتحليل الواقع والفعالية لعمليات الاتفاقية ونتائج ورشة Chatham House workshop غير الرسمية المعنية بتنفيذ وفعالية الاتفاقية.

-٤- إن الخيارات تسعى إلى معالجة القضايا الرئيسية الآتية:

(أ) تسهيل المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمعات الاتفاقية، بالنسبة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي بصفة خاصة.

(ب) فيما يتعلق بمؤتمر الأطراف:

(١) تحديد التواتر الزمني لل المجتمعات (بقاء المجتمعات كل سنتين كما هي أو جعلها كل ثلاثة سنوات).

(٢) استعراض التغييرات التي أدخلت على القاعدة ٢١ من قواعد الاجراءات (اللائحة الداخلية)، فيما يتعلق بحجم مكتب مؤتمر الأطراف وتشكيل ذلك المكتب.

(٣) تصميم الجزء الوزاري من المجتمعات مؤتمر الأطراف بحيث يسهم اسهاماً أشد فعالية في اصدار قرارات مؤتمر الأطراف ويرفع من أهمية التنوع البيولوجي.

(٤) تحسين كفاءة أعمال مؤتمر الأطراف بما فيها توضيح الأولويات لارشاد تخصصات أموال الميزانية والتوصل إلى توافق في الآراء حول القاعدة ٤٠ من قواعد الاجراءات المتعلقة بالتصويت على القضايا الموضعية.

(٥) تجميع المقررات المتعلقة بالاستعراضات المتعمرة ببرامج العمل والقلال من الحاجة إلى التجميغ في المستقبل بتحفيض التكرار والتراكم بين المقررات.

(٦) توحيد المصطلحات المستعملة في مقررات مؤتمر الأطراف.

(ج) تحسين جودة المشورة الصادرة عن الهيئة الفرعية، التي تقدمها إلى مؤتمر الأطراف، بما في ذلك تحسين الدقة العلمية للتقييمات وفعالية أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة وذلك عن طريق جعل شروط التكليف محددة تحديداً واضحاً وكفالة أن تكون خبرة المجموعات وافية للوفاء بذلك التكليف.

(د) تقييم الحاجة إلى هيئة تتعقد بين دورات الانعقاد معنية بشؤون التنفيذ وإلى مد فترة تشغيل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بتنفيذ الاتفاقية.

(ه) تعزيز التعاون الإقليمي من خلال آليات إقليمية وشبكات واجتماعات تحضيرية.

(و) تمكين الأمانة من بذلك مزيد من النشاط التقدمي فيما يتعلق بتسهيل التنفيذ من جانب الأطراف وتسهيل ترويج المعلومات والتعاون.

(ز) تحديد التكليف وايجاد عمليات بناء القدرة لنقاط الاتصال الوطنية.

(ح) الحاجة الى استعراض مستقل لوقع عمليات الاتفاقية وفعاليتها.

-٥- الخيارات المقدمة في هذه المذكرة هي أساس التوصيات الآتية:

توصيات مقترحة

إن الفريق العامل المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية قد يرغب في أن:

- ١- يطلب الأمين التنفيذي وضع واستبقاء قائمة تستكمل بانتظام من التكاليف الوطنية القياسية لاجتماعات هيئات الاتفاقية وأفرقة الخبراء التابعة لها وللبنود الأخرى ذات التكاليف المحسوسة، لاستعمالها في تقدير التكاليف المترتبة على المقررات التي يجري التفاوض بشأنها.
- ٢- يطلب من الأمين التنفيذي، تحت ارشاد المكتب، أن يقترح مشروع مقررات موحدة بشأن القضايا المقترن اجراء مناقشات متعمقة بشأنها في الاجتماع الثامن، وهي التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبكة الربط والمادة ٨ (ي) والمبادرة العالمية للتصنيف وتعليم وتنقيف الجمهور وتوعيته، والتقارير الوطنية، التعاون وعمليات الاتفاقية، كي ينظر في ذلك مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.
- ٣- يرحب بنتيجة المؤتمر الدولي "التنوع البيولوجي: العلم وتصريف الأمور" المعقد بباريس في يناير ٢٠٠٥، الذي أوصى بطرح عملية تشاور دولية متعددة أصحاب المصلحة لتقدير الحاجة الى آلية دولية تقدم تقديرات للمعلومات العلمية والخيارات السياسية اللازمة لصنع القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- ٤- يطلب من الأمين التنفيذي ومن رئيس الهيئة الفرعية أن يشاركا في العملية التشاورية الدولية المشار اليها في الفقرة ٦٠ من المذكرة الحالية المتعلقة بأصحاب مصلحة متعددين.
- ٥- يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم في تشاور مع مكتب الهيئة الفرعية باستكشاف الخيارات لتسهيل تبادل المعلومات بشأن الآراء المتعلقة بالبنود الدالة في جداول أعمال الهيئة الفرعية، بما في ذلك من خلال عقد ورش غير رسمية، بقصد تسهيل المناقشات الرسمية ل تلك البنود داخل اجتماعات الهيئة الفرعية، ولتقديم تقارير عن هذه الخيارات الى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.
- ٦- يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم في تشاور مع مكتب الهيئة الفرعية ومع مراعاة الآراء المقدمة من الأطراف، باعداد "طريقة تشغيل" وحيدة ومتماكنة وشاملة للهيئة الفرعية تقوم على أساس ما يوجد من "طريقة تشغيل" موجودة، ومقررات أخرى ذات صلة صادرة عن مؤتمر الأطراف، وعلى أساس خطط التشغيل المقترحة للهيئة الفرعية الواردة في التذييل باء للمذكرة الحالية وتوصيات هذا الفريق العامل، وتكون متماشية مع الخطة الاستراتيجية للاتفاقية.
- ٧- يطلب من الأمين التنفيذي أن يضع خيارات لاسداء مزيد من مساندة الأطراف بناء على طلبه لتسهيل وتعزيز وتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك النظر في الدور الاحتياطي للأمانة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وغير ذلك من المنظمات حسب مقتضى الحال، وبيان الآثار المالية المترتبة على تلك الخيارات.
- ٨- يوصى بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا يتماشى والخطوطة الآتية:

إن مؤتمر الأطراف:

ألف — مؤتمر الأطراف

- ١ يقرر بعد اجتماعه العاشر، أن يعقد اجتماعات عادية كل ثلاثة سنوات وأن يعدل القاعدة ٤ من قواعد الاجراءات تبعاً لذلك. ويقرر أيضاً بعد اجتماعه العاشر، أن يعقد اجتماعين للهيئة الفرعية بين كل اجتماعين متتالين من اجتماعات مؤتمر الأطراف.
- ٢ يقرر أيضاً عقد اجتماعين للهيئة الفرعية بعد الاجتماع العاشر للمؤتمر بين كل اجتماعين متتالين للمؤتمر.
- ٣ يشجع الأطراف التي تستضيف اجتماعات مؤتمر الأطراف في تعاون مع المكتب والأمانة على استكشاف الأشكال المناسبة للجزء الوزاري الذي يعزز اسهام الوزراء في عمل مؤتمر الأطراف ويولى التأييد للقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي ويرفع مستوى الوعي بها.
- ٤ يعتمد الاجراءات الرامية إلى تحديد الأولويات لارشاد تخصيص الموارد المالية من جانب مؤتمر الأطراف الواردة خطوطها العريضة في المرفق الثاني أدناه.
- ٥ يقرر أن يعيد تحديد برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠، مع تحديد القضايا الاستراتيجية لتقدير التقدم أو مساندة التنفيذ، في سبيل الفحص المعمق وجعل عملية توحيد المقررات متماشية مع الجدول الزمني للفحص المعمق للقضايا، كما هو مبين في المرفق الثالث أدناه.
- ٦ يطلب من الأمين التنفيذي، تحت ارشاد المكتب، أن يقترح مشروع مقررات موحدة للقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي الزراعي، والاستراتيجية العالمية لحفظ النبات والأنواع الغاربية والتنوع البيولوجي للغابات والتدابير الحافظة ونهج الأنظمة الأيكولوجية والسلامة الأحيائية والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل في مجال التنوع البيولوجي والآلية المالية والموارد المالية الإضافية والتبين والرصد كي ينظر فيما مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع، واحالة مشروع المقررات الموحدة المقترن إلى الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة لمعرفة آرائها وتعليقاتها، في موعد لا يقل عن ستة أشهر قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف.
- ٧ يطلب من الأمين التنفيذي، عند اعداده الوثائق لاجتماعات مؤتمر الأطراف، أن يقلل ما أمكن من التراكب بين مشروعات المقررات وأن يلاحظ الترابط بينها في الوثائق المتعلقة بها، ويشجع الأطراف على جعل تلك الترابطات عالقة في بالها عند النظر في مشاريع المقررات.
- ٨ يقرر أن يستبقي التغييرات التي أدخلها على القاعدة ٢١ من قواعد الاجراءات في الفقرة ٥ من المقرر .٢٠/٥
- ٩ يشجع الأطراف، على سبيل الأولوية، على تحقيق اتفاق بشأن القاعدة ٤٠ من قواعد الاجراءات بشأن التصويت على القضايا الموضعية.

باء — الهيئة الفرعية

- ١٠ يطلب من الهيئة الفرعية أن تكفل اجراء التقييمات بطريقة موضوعية وذات حجية، وأن يخصص الوقت الكافي للنظر في نتائج التقييمات (بما يتمشى والتوصية ٥/٦ و٢/١٠).

- ١١- يطلب من الهيئة الفرعية أن تكفل أن تبين بوضوح شروط التكليف الصادر إلى كل فريق عامل مخصص مفتوح العضوية مضمون التكليف ومدة تشغيله والنتائج المرجوة منه وأن تكفل كذلك لأن يطلب من الأفرقة العاملة المخصصة من الخبراء التقنيين التي تقوم بالتقديرات تقديم توصيات تتعلق بالسياسة العامة.
- ١٢- يطلب من الأطراف أن تعطي أولوية لترشيح خبراء علميين وتقنيين مناسبين كي يشاركون في الأفرقة العاملة المخصصة من الخبراء التقنيين وغير ذلك من عمليات التقييم ويقرر الكف عن استبقاء واستعمال جدول الخبراء.
- ١٣- يطلب من الأمين التنفيذي أن يضع ويستبقي قائمة من الاجتماعات القادمة للأفرقة العاملة المخصصة من الخبراء التقنيين وأفرقة الخبراء الأخرى ومن عمليات التقييم القادمة التي تقضي من الأطراف أن تبين خبراء لها، وتقوم بتوزيع القائمة على جميع نقاط الاتصال الوطنية بعد كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية.
- ١٤- يقرر أن يستعاض عن الفقرة ١٢(ب) من "طريقة تشغيل" الهيئة الفرعية (المقرر ٤/٦ المرفق الأول) بالفقرة الآتية:

"يقوم الأمين التنفيذي، في تشاور مع مكتب الهيئة الفرعية المشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، باختيار الخبراء العلميين والتقنيين من بين الترشيحات التي تقدمها الأطراف لكل فريق مخصص من الخبراء التقنيين. وستكون فريق الخبراء التقنيين المخصص مما لا يزيد عن ٢٥ خبيرا يختارهم الأمين التنفيذي على أساس التوازن الجغرافي ومدى الخبرة اللازمة من بين من ترشحهم الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة على أن يختار على الأقل الثلاثة منهم من بين من رشحهم الأطراف".

١٥- يقرر أن الوظيفة الأولى ل نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية هي أن تعمل كأدوات اتصال بالأمانة بالنيابة عن أطرافها، فيما يتعلق بالشؤون العلمية والتقنية والتكنولوجية المتصلة بالاتفاقية، وهي إذ تفعل ذلك تكون مسؤولة عما يلي:

- (أ) إيجاد الروابط وتسهيل تبادل المعلومات بين الهيئة الفرعية والوكالات والخبراء الإقليميين والوطنيين ذوي الصلة.
- (ب) الاستجابة لطلبات الأسهام المقدمة من مؤتمر الطرف ومن الأمانة.
- (ج) الاتصال والتعاون مع نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية في البلدان الأخرى لتحسين فعالية الهيئة وتسهيل تنفيذ الاتفاقية.
- (د) التعاون مع نقاط الاتصال الوطنية الأخرى التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ونقاط الاتصال التابعة لاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، لتسهيل تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.
- ١٦- تشجيع الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد على تعيين نقاط اتصال خاصة بالهيئة الفرعية.
- ١٧- أن يعتمد "طريقة التشغيل" المنقحة الخاصة بالهيئة الفرعية ١.

جيم — شؤون أخرى

١٨- يقرر تطبيق "طريقة التشغيل" المنقحة التابعة للهيئة الفرعية، مع ادخال التعديلات الشكلية اللازمة عليها، على الأفرقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية التي ينشئها مؤتمر الأطراف ٢.

١/ سيقوم الأمين التنفيذي باعداد "طريقة التشغيل" المنقحة للهيئة الفرعية، في تشاور مع مكتب الهيئة استجابة للفقرة ٣٥ من توصيات تلك الوثيقة.

- ١٩- يقرر أن الوظيفة الأولى لنقاط الاتصال الوطنية هي أن تكون أدوات اتصال بالأمانة بالنيابة عن أطرافها وهي إذ تفعل ذلك تكون مسؤولة عما يلي:
- (أ) تبني ونشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية.
 - (ب) كفالة أن تكون الأطراف ممثلاً في اجتماعات الاتفاقية.
 - (ج) تبين الخبراء الذين يشاركون في أفرقة الخبراء التقنية المخصصة، وعمليات التقييم والعمليات الأخرى تحت ظل الاتفاقية.
 - (د) الاستجابة للطلبات الأخرى المتعلقة بمساهمات مطلوبة من الأطراف وصادرة عن مؤتمر الأطراف وعن الأمانة.
 - (ه) التعاون مع نقاط الاتصال الوطنية في البلدان الأخرى لتسهيل تنفيذ الاتفاقية.
 - (و) تنسيق وتعزيز و/أو تسهيل التنفيذ الوطني للاتفاقية.
- ٢٠- يدعو الأطراف من خلال الأفرقة الإقليمية حسب مقتضى الحال إلى تبني نقاط الاتصال والمؤسسات الكفيلة بتسهيل التنسيق الإقليمي لإعداد اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي.
- ٢١- إذ يذكر الفقرة ٣ من المقرر ٢٧/٦ يطلب من الأمين التنفيذي أن يجمع وينشر المعلومات المتعلقة بما يوجد من شبكات وآليات إقليمية كوسيلة لتعزيز مزيد من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.
- ٢٢- إذ يذكر الفقرة ١٠ من المقرر ٢٣/٧ يطلب من الأمين التنفيذي، بشرط توافر الموارد الازمة لذلك من الميزانية و/أو الامثلية الطوعية، أن يضع الترتيبات الازمة لعقد اجتماع تحضيري إقليمي واحد على الأقل في كل منطقة قبل كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف.
- ٢٣- يشجع الأطراف على تزويد الأمانة بالموارد المالية في الأوان اللازم لتسهيل تخطيط الاجتماعات وتسهيل المشاركة الكاملة من ممثلي البلدان النامية الأعضاء.
- ٢٤- إذ يعترف بالحاجة إلى زيادة القدرة لدى الأطراف على تنفيذ الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والخطط والتشريع والتقارير الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي الوطني، ينظر في الخيارات لاسداء مزيد من المساعدة من الأمانة واليونيسيف واليونئيدي والمنظمات الأخرى إلى الأطراف بناء على طلبها لتسهيل وتعزيز تنفيذ الاتفاقية.
- ٢٥- يقرر، بشرط توافر الموارد الازمة لذلك من الميزانية و/أو من الامثلية الطوعية، أن يجتمع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بتنفيذ الاتفاقية فيما بين دورات الاجتماع حتى عام ٢٠١٠ وعندئذ سينظر مؤتمر الأطراف في الحاجة إلى ايجاد هيئة معنية بالتنفيذ تتعقد بين دورات الاجتماع.
- ٢٦- يقرر أنه قبل وضع مبادئ وخطوط ارشادية جديدة وغير ذلك من الأدوات في نطاق الاتفاقية، سيعتني بتحليل الفجوات بقصد ما يلي:
- (أ) تبين ما يوجد من أدوات مفيدة يمكن أن يؤيدها المؤتمر أو يحذها.

- (ب) تبين ما يوجد من أدوات يمكن أن يحاول المؤتمر أن يؤثر فيها، بحيث تتراء فيها اعتبارات التسوع البيولوجي بطريقة سديدة؟
- (ج) تبين الحاجة إلى أدوات جديدة يتم استخدامها في نطاق الاتفاقية.
- ٢٧- إذ يلاحظ أن مؤتمر الأطراف كثيرا ما دعا المؤسسات والمنظمات الأخرى إلى استخدام مبادئ وخطوط ارشادية وأدوات أخرى تم استخدامها في نطاق الاتفاقيات، يطلب من الأمين التنفيذي أن يتبعن الوسائل والطرق الكفيلة بتعزيز أنشطه لاستعمال المنظمات والمؤسسات الدولية لتلك الأدوات.
- ٢٨- يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم في تشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف بإجراء استعراض مستقل لهيئات وآليات وعمليات الاتفاقيات على أساس شروط التكليف الخاصة بإجراء استعراض مستقل المبينة في المرفق الرابع أدناه.

أولاً — مقدمة

- ١ اعمالاً للفقرة ٢٤ من ذلك المقرر ٣٠/٧ الذي قام مؤتمر الأطراف بموجبه بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية قام الأمين التنفيذي بدعوة الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم آراءها عن القضايا المطلوب أن ينظر فيها الفريق العامل وحتى ١٥ يونيو ٢٠٠٥ وردت ثمانية بيانات تتعلق بعمليات الاتفاقية.
- ٢ أعدت المذكورة الحالية على أساس البيانات الثمانية التي وردت، والاستعراضات التي سبق أن قامت بها هيئات الاتفاقية والاستعراضات المنشورة في جهات مسئولة، ومع مراعاة أمور منها نتائج ورشة Chatham House workshop غير الرسمية المتعلقة بتنفيذ وفعالية الاتفاقية المعقدة في لندن من ١١ إلى ١٣ مايو ٢٠٠٥ (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/INF/4) وهي تعالج جميع القضايا المتعلقة بعمليات الاتفاقية، فيما عدا ما يتعلق منها بالتبليغ الوطني والتعاون مع الاتفاقيات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، التي تم فحصها بمزيد من التعمق في مذكرات منفصلة.
- ٣ هذه مذكرة مقسمة إلى أربعة أقسام. فالقسم الثاني فيه تلخيص لتطور عمليات الاتفاقية، مع ملاحظة الاستعراضات السابقة التي قامت بها الاتفاقية. ومن المتاح ملخص لاستعراضات الداخلية السابقة والاستعراضات المسئولة والبيانات الواردة من الأطراف، في الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/3/Add.1. أما القسم الثالث فيه تحليل للواقع والفعالية لهيئات وعمليات الاتفاقية. ويوجد في الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/3/Add.2 تحليل للواقع والفعالية لبرامج العمل والارشادات والأدوات التي تم استخدامها في نطاق الاتفاقية. أما القسم الرابع فيه بيان للخطوط العريضة للخيارات المتعلقة بتحسين عمليات الاتفاقية كي ينظر فيها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بتنفيذ الاتفاقية.

ثانياً — تطور هيئات وعمليات الاتفاقية

- ٤ إن اتفاقية التنوع البيولوجي تتضمن أحكاماً تتعلق بعدد من الهيئات والآليات الدائمة لدارة ومساندة التنفيذ وهي مؤتمر الأطراف (المادة ٢٣) والأمانة (المادة ٢٤) والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (المادة ٢٥) وآلية تبادل المعلومات (المادة ١٨ (٣)) والآلية المالية (المادة ٢١). وفي المراحل المبكرة من وضع الاتفاقية كان لا بد من تشغيل تلك الهيئات والآليات بحيث تكون هي العمليات التشغيلية للاتفاقية. وتم استعراضها وتفصيلها في ضوء الخبرة وأنشئت عدة آليات مساندة أو تكميلية بما في ذلك مكتبي مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية، ونفاط الاتصال الوطنية وجدول الخبراء والمجتمعات التحضرية الأقليمية والفرق العاملة المخصصة المعنية بالسلامة الأحيائية. والمادة ٨(٤)، والحصول وتقاسم المنافع والمناطق المحمية. وبالإضافة إلى ذلك تم وضع برامج عمل موضوعية سبعة وبرامج عمل إضافية بشأن القضايا المتعلقة بعدة قطاعات وعدد من الأدوات لتسهيل التنفيذ من جانب الأطراف (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/3/Add.2) وفيما يلي تلخيص للتطورات التي حدثت في عمليات الاتفاقية.

- ٥ إن برنامجي العمل المتوسطي الأجل لفترتين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ١٩٩٦-١٩٩٧ (الذين أفرهما الاجتماعان الأول والثاني لمؤتمر الأطراف على التوالي)، قد دعيا إلى الاستعراض الأول لعمليات مؤتمر الأطراف، والهيئات الفرعية وبرنامج العمل المتوسط وهو الاستعراض المطلوب اجراؤه في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف بقصد تحسين فعالية الاتفاقية (المقررات ٩/١، ١٨/٢، ٢٢/٣).

- ٦ نظر مؤتمر الأطراف في الاجتماع الرابع في نتائج المجتمعات غير الرسمية المتعلقة بعمليات الاتفاقية وكذلك في الآراء المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة (UNEP/CBD/COP/4/14). وأقر برنامج عمل ينطبق من الاجتماع الرابع إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، و"طريقة تشغيل" منحة الهيئة الفرعية واعتمد عدداً من التعديلات الإجرائية

والتشغيلية. وما هو جدير بالذكر بصفة خاصة أنه طلب أن يتم توزيع جداول الأعمال المنشورة (التي تبين ما هي البنود المدرجة للعلم بها أو لتفصيلها) والوثائق الرئيسية لل الاجتماعات في موعد يسبق بستة أشهر مؤتمر الأطراف بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ومشاريع المقررات المطلوب اعدادها ينبغي أن توزع قبل مؤتمر الأطراف، وأن تكون الاتصالات بين مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية مصوّبة بعبارة أصلح مع وضع كتاب مرجعي لاتفاقية التنوع البيولوجي (المقرر ١٦/٤).

-٧ قرر مؤتمر الأطراف كذلك أن يعقد اجتماعاً مفتوحاً للعضوية بين دورات الانعقاد، عن عمليات الاتفاقية لتحسين التحضير لل الاجتماعات وتصريف شؤون الاجتماعات، الخاصة بمؤتمر الأطراف وكذلك العمليات الأخرى لاتفاقية (المقرر ٤/١٦). وتضمن ذلك استقصاء الحاجة إلى إيجاد هيئة تنفيذ تتعهد ما بين الدورات، وكيفية مساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتها وكيفية تقييم حالة تنفيذ الاتفاقية. ويوجد في وثائق الاجتماع (UNEP/CBD/ISOC/2) مزيد من التفاصيل عن هذه القضايا ومقارنة بالعمليات التي تتبعها الاتفاقيات والاتفاقيات الأخرى.

-٨ نظر المؤتمر الخامس للأطراف في تقرير اجتماع ما بين الدورات المعنى بعمليات الاتفاقية واعتمد عدداً من التغييرات لتحسين كفاءة مؤتمر الأطراف، بما في ذلك تقييم تشغيل مكتب مؤتمر الأطراف وتحديد الطرائق الكفيلة بجعل الوثائق والمقررات والارشادات أسهل فهما وأشد توجهاً إلى الهدف المنشود ومصوّبة بعبارات "ما قبل ودّل" إن أمكن (المقرر ٢٠/٥). وقرر أيضاً دعوة مؤتمر الأطراف إلى الانعقاد مرة كل سنتين واستعرض الوتيرة الزمنية لعقد الاجتماعات التي تتعقد ما بين الحين والحين. وأقرّ مؤتمر الأطراف عدداً من التغييرات في عمليات الهيئة الفرعية إذ طلب من الهيئة أن تتعقد سنوياً وسمح لها بتكوين أفرقة خبراء تقييم مخصصة وسمح لها بأن تستعمل فيما بين الدورات الأمانة وآلية تبادل المعلومات وطلب منها أن تضع وتطور منهجيات للتقييمات العلمية. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ مؤتمر الأطراف اعترف بالحاجة إلى برنامج عمل متماسك للهيئة الفرعية وطلب من الهيئة الفرعية أن تحسن الطريقة التي تصرف بها عمليها العلمي والتقيي والتقني والتكنولوجي وأن تعزز تعاونها مع الهيئات والمنظمات العلمية والتقيية الأخرى.

-٩ طلب مؤتمر الأطراف أيضاً من الأمين التنفيذي أن يسهل المشاركة الكاملة والفعالة في الاجتماعات الاتفاقيّة من خلال اجتماعات تحضير إقليمية وزيادة اتصال بالأطراف من خلال نظام للاخبار، ودخول مزيد من التحسين على الاجراءات التشغيلية ووضع خطة استراتيجية صالحة حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٢٠/٥). وبالإضافة إلى ذلك وافق على تطوير الاتفاقية بدخول زيادات عليها وتعزيز هيئاتها الموجدة قبل إنشاء هيئات جديدة.

-١٠ وأخيراً قرر مؤتمر الأطراف أن يعقد اجتماعات فيما بين الدورات للمساعدة على التحضيرات للجتماع اللاحق لمؤتمر الأطراف لمعالجة وضع الخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية الثانية ووسائل مساندة تنفيذ الاتفاقية (المقرر ٢٠/٥) وقام الاجتماع المفتوح العضوية المعقد بين دورات الانعقاد المعنى بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، بوضع مشروع خطة استراتيجية ووضع توصيات قدمت إلى المؤتمر السادس لمؤتمر الأطراف لتحسين تنفيذ الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية في استراتيجية في انتشار التحديات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطني وعمليات الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/6/5).

-١١ اعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس الخطة التفصيلية لاتفاقية (المقرر ٢٦/٦) وطلب وضع برنامج عمل متعدد السنوات حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٢٨/٦). وشجع الأطراف على وضع آليات وشبكات إقليمية ودون إقليمية وبيوإقليمية لمساندة تنفيذ الاتفاقية وتبيّن العوائق التي تعرقل ذلك التنفيذ. وقام مؤتمر الأطراف أيضاً بسحب عدد من المقررات ووافق على استعراض الوضع القائم في تنفيذ القرارات وعلى تجديدها، في مؤتمره القادم في سبيل تقييم ما أحرز من تقدم وتخفيض التراكب في المقررات وتحسين التماسك بين المقررات المستقبلية. وطلب من الأمين التنفيذي أن

يستعرض توصيات الهيئة الفرعية بقصد تحسين جودة مشورتها وأن ينظر في الطرائق الكفيلة بتعزيز المشاركة في اجتماعات الاتفاقية (المقرر ٢٧/٦).

١٢- أنشأ الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف أيضا اجتماعا مفتوح العضوية ما بين دورات الانعقاد كي ينظر في برنامج عمل مؤتمر الأطراف (المقرر ٢٨/٦) وقد وافق الاجتماع المعقود ما بين دورات الانعقاد المعنى ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ على توصيات تقدم إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف بشأن نتيجة القمة العالمية للتنمية المستدامة بقدر ما تتصل بالاتفاقية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل المتعدد السنوات للمؤتمر.

١٣- وأقر الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠، الذي ضم قردا لا يزيد عن ستة برامج عمل موضعية أو قضايا متعلقة بعده قطاعات كي تستعرض فيه بعمق في كل اجتماع (المقرر ٣١/٧) ووفقا لتوصيات اجتماع ما بين الدورات المعنى ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ وافق المؤتمر على استعراض فعالية عمليات الاتفاقية في تسهيل تنفيذها في كل اجتماع لاحق للمؤتمر. وقام أيضا بسحب المقررات وأقر عملية تجميع المقررات ودعا الأطراف إلى تقديم آراءها عن وضع أولويات في جدول أعمال مؤتمر الأطراف بغرض تخصيصات أموال الميزانية، وطلب من الأمين التنفيذي أن يستعرض الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقية وقرر أن يعيد تقييم دورية عقد اجتماعات المؤتمر في اجتماعه الثامن، وفعالية التغييرات التي أدخلت على القاعدة ٢١ بشأن تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف وشروط خدمة أعضاء المكتب (المقرر ٣٣/٧). وأخيرا أنشأ الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بتنفيذ الاتفاقية (المقرر ٣٠/٧).

١٤- إن تطوير عمليات الاتفاقية هو أمر جاري وسوف يستمر في الاجتماع الثامن للمؤتمر، على أساس توصيات الهيئة الفرعية والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى باستعراض الاتفاقية.

ثالثاً — وقع عمليات الاتفاقية وفعاليتها

١٥- في سبيل تحليل وقع عمليات الاتفاقية وفعاليتها، هناك سؤالان رئيسيان قد طرحا لكل عملية هما: (١) هل نتائج العملية تثبت أنها تفي بالتكليف الصادر بالقيام بها. (٢) هل تسهم العملية، في الوفاء بتكليفها، بتنفيذ الاتفاقية؟ وقد كانت عمليات الاتفاقية التي نظر فيها هي العمليات التي تبينها المقرر ٣٠/٧ أي مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية، والأمانة ونقطة الاتصال الوطنية وكذلك أفرقة العمل المخصصة. أما وقع برامج العمل وفعالية نظام تلك البرامج وكذلك وقع وفعالية الارشادات والأدوات التي تم وضعها تحت ظل الاتفاقية، فهي مقدمة في الوثيقة ٢ UNEP/CBD/WG-RI/1/3/Add.2.

الف — مؤتمر الأطراف

١٦- وفقا للمادة ٢٣ من الاتفاقية إن الوظيفة الرئيسية لمؤتمر الأطراف هي أن يبقى قيد الاستعراض تفيذ الاتفاقية (الفقرة ٤). وهناك عدد من الوظائف الفرعية المساعدة تبينها الفقرة ٣ من المادة ٢٣ تشمل أمورا منها إنشاء محافل للاجتماع وفترات زمنية بين التقارير الوطنية والنظر في التقارير التي تقدمها الأطراف والهيئات الفرعية، واستعراض مشورة الهيئة الفرعية وإيجاد هيئات فرعية إضافية والتعاون مع الهيئات التنفيذية للاتفاقية للاتصال بالتنوع البيولوجي والقيام بأية خطوات إضافية لازمة لتنفيذ الاتفاقية. وهناك وظائف إضافية لمؤتمر الأطراف هي اقرار قواعد الاجراءات الخاصة بالمؤتمر وبهيئاته الفرعية، والقواعد المالية التي تحكم تمويل الأمانة، وميزانية الفترة المالية حتى الاجتماع العادي القادم (المادة ٢٣، فقرة ٣).

-١٧ إن تحليلًا لأفعال ونتائج مؤتمر الأطراف يوحى بأن المؤتمر يفي أو هو في طريقه إلى الوفاء بالتكليف الصادر إليه، بالقياس إلى الأحكام المحددة الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢٣ (انظر الجدول ١ في المذيل ألف). والقضايا المتعلقة الرئيسية هي عدم الاتفاق داخل مؤتمر الأطراف على إجراءات التصويت المتعلقة بالمقررات الموضعية (الفقرة ١ من القاعدة ٤٠ من قواعد إجراءات المجتمعات مؤتمر الأطراف) على أساس تحديد الأسهams المالية النسبية التي تقدمها الأطراف (الفقرة ٤ من القواعد المالية) وعلى التصويت على الميزانية (الفقرة ١٦ من القواعد المالية).

-١٨ إن مؤتمر الأطراف، وهو الهيئة الوحيدة في الاتفاقية القائمة بصنع القرارات، يسهم أسهاماً واضحاً في تفويذها. وقد اضطلع بدور في وضع السياسة العامة وأنشأ ونفع بنية أساسية لتنفيذ الاتفاقية، تشمل إطاراً مؤسسيًا كما أنشأ برامج عمل ومبادرات وأدوات أخرى لررشاد تنفيذ الأطراف للاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك توحى التقارير المرحلية الخاصة بموضوعات معينة والتقارير الوطنية بأن مقررات مؤتمر الأطراف ينفذها الأمين التنفيذي والمنظمات الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة والأطراف، وذلك بعض التنفيذ على الأقل، غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان مؤتمر الأطراف كان فعالاً في غرضه العام المتمثل في إبقاء تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض. والنظر في حالة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) أو نتائج التقارير الوطنية المقدمة إلى المجتمعات مؤتمر الأطراف، كان أمراً محدوداً نسبياً. وبذلك فإن احتمال أن تكون المعلومات الواردة في التقارير الخاصة بالوضع القائم في التنوع البيولوجي والاتجاهات فيه، قد أسهمت في استعراض تنفيذ وفعالية الاتفاقية، وإيجاد الإرشادات الصادرة عن مؤتمر الأطراف، هو احتمال لم يتحقق.

باء — الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

-١٩ أشئت هذه الهيئة لتقديم إلى مؤتمر الأطراف وإلى هيئاته الفرعية وفي الأوان اللازم المشورة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. ووظائفها المحددة كما هي مبينة في المادة ٢٥ تشمل:

(أ) تقديم التقييمات العلمية والتقنية على الوضع القائم في التنوع البيولوجي

(ب) واعداد التقييمات العلمية والتقنية للآثار التي تولدها أنماط التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

(ج) وتبين التكنولوجيات الابتكارية والدرية الخاصة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، واسداء المشورة بشأن الطرائق والوسائل الكفيلة بوضع أو تعزيز مثل تلك التكنولوجيات

(د) واسداء المشورة عن البرامج العلمية والتعاون الدولي في البحث والتنمية

(هـ) والاجابة على الأسئلة العلمية والتقنية والمنهجية التي يطرحها مؤتمر الأطراف.

-٢٠ إن الهيئة الفرعية تقي بتكليفها العام باسداء المشورة في الوقت المناسب فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وهذا واضح من أن معظم توصيات الهيئة تصبح مقررات صادرة عن مؤتمر الأطراف. بل أن هناك أغلبية أكبر من ذلك من توصيات الهيئة الفرعية، تصبح مقررات صادرة عن مؤتمر الأطراف بعد ادخال تعديلات طفيفة عليها، بينما هناك نسبة مئوية صغيرة فقط من التوصيات يصرف مؤتمر الأطراف النظر عنها.

-٢١ أحرزت الهيئة الفرعية نجاحاً متباهياً في القيام بوظائفها المحددة (انظر الجدول ٢ في المذيل ألف). فمثلاً على الهيئة الفرعية أن تقدم تقييمات للآثار التي تنتجه أنماط التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية (المادة ٢، الفقرة (ب)). وحتى اليوم أسمحت الهيئة فقط في تحديد إطار لتقدير الواقع الإجمالي للتدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك لم تلعب الهيئة الفرعية بعد دوراً نسطاً في تبيان وفي اسداء المشورة إلى مؤتمر الأطراف عن البحث الرئيسية التي يقتضي الأمر

القيام بها في سبيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق هدف ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك لم تقدم الهيئة الفرعية الا مشورة بشأن البرامج العلمية على نحو يتعلّق ببرامج بعینها ولعلها تستطيع أن تسهل التعاون بين المنظمات والمبادرات المتصلة بالتنوع البيولوجي إذا أصدرت مشورتها بطريقة أقرب إلى الناحية الاستراتيجية.

-٢٢ ركزت الهيئة الفرعية منذ إنشائها أولاً على الاستجابة للأسئلة العلمية والتكنولوجية والمنهجية التي يطرحها مؤتمر الأطراف (المادة ٢ فقرة هـ). وكانت الاستجابات صادرة دائماً في أوانها غير أنها لم تكن دائماً قائمة على أساس تقييمات علمية كاملة أو على أساس بيانات علمية دون سواها. ومن المرجح أن يكون ذلك نتيجة لاتصال كاهل الهيئة الفرعية ببعض مفرط من العمل ولمحدودية الموارد المالية والخبرة التقنية، لا سيما في البلدان النامية، وطبيعة الطلبات التي تتفاوت من مؤتمر الأطراف. وهي أيضاً نتيجة لوجود مفاوضين سياسيين في المجتمعات الهيئة الفرعية.

-٢٣ هناك مناقشة جارية بشأن ما إذا كانت الهيئة الفرعية ينبغي أن تقدم مشورة علمية بحثة أو أن تلعب دوراً في التفاوض في المقررات الموضعية التي يصدرها مؤتمر الأطراف. غير أن القضية الجوهرية هي هل تملك الهيئة الفرعية القدرة على إيجاد مشورة علمية وتقنية سليمة. وإلى اليوم قامت الهيئة الفرعية بإنشاء أفرقة من الخبراء التقنيين، وتشاورت مع خبراء وتعاونت مع هيئات ومبادرات علمية تابعة لاتفاقات متصلة بالتنوع البيولوجي، ومؤسسات ومنظمات عاملة في هذا المجال، لتوفير الأسس العلمية والتقنية للمشورة التي تصدرها الهيئة. وقامت أيضاً بتحديد الخطوط الارشادية لقيام بتنقيمات رائدة تتولاها الهيئة (المذيل باء) ووضعت كذلك خطة تشغيلية كي ينظر فيها الفريق العامل (التوصية ٢/١٠).

جيم — الأمانة

-٢٤ إن تكليف الأمانة كما هو مبين في المادة ٢٤ يشمل خمسة وظائف رئيسية هي:

- (أ) تدبير وخدمة المجتمعات مؤتمر الأطراف
- (ب) والقيام ب الوظائف التي يسندها إليها أي بروتوكول
- (ج) واعداد وتقديم التقارير عن تنفيذ وظائفها
- (د) والتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة
- (هـ) والقيام بأية وظائف أخرى يحددها مؤتمر الأطراف.

ويدل تحليل قامت به الأمانة عن الوفاء بكل من هذه الوظائف على أن الأمانة قامت ولا تزال قائمة بأداء جميع وظائفها فعلاً (انظر الجدول ٣ في صفحة ٣٢ في المذيل ألف أدناه).

-٢٥ اعترضت الأمانة بالاحتياجات الإدارية للاتفاقية وتلقت وأجبت على أكثر من ١٧٠ طلباً من المؤتمر السابع للأطراف. وتحسين فعالية الأمانة هو على الأرجح مسألة كفالة تزويدها بالموارد الواقية للإجابة على ما ينشد منها مؤتمر الأطراف. واسهامها في تنفيذ الاتفاقية يمكن مع ذلك تعزيزه إذا استطاعت الأمانة أن تدبر توفير المشورة التقنية للأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات والبرامج والتشريعات والتقارير الوطنية.

دال — نقاط الاتصال الوطنية

-٢٦ لا ذكر لنقاط الاتصال الوطنية في نص الاتفاقية، ولا يوجد تكليف واضح المعالم لها في مقررات مؤتمر الأطراف، ويمكن أن يستند هذا التكليف من مقررات مؤتمر الأطراف التي تشير إلى نقاط الاتصال الوطنية وبالمقارنة مع التكليف الصادر لنقاط الاتصال الوطنية العاملة في نقاط بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية، والوظيفة الرئيسية

ل نقاط الاتصال الوطنية هي أن تعمل كأدوات اتصال مع الأمانة بالنيابة عن أطرافها. والوظائف المحددة المستمرة من مقررات مؤتمر الأطراف تشمل: تلقي وتوزيع المعلومات بشأن الاتفاقية؛ وكفالة أن تكون الأطراف ممثلاً في المجتمعات الاتفاقية؛ وتبين الخبراء الذين يشاركون في المجتمعات الأفروقة العاملة المخصصة من الخبراء التقنيين، وعمليات التقييم وغيرها من العمليات تحت ظل الاتفاقية، للاستجابة إلى الطلبات الواردة لقيام الأطراف بتقديم إسهامات، والتعاون مع نقاط الاتصال الوطنية القائمة في بلدان أخرى لتسهيل تنفيذ الاتفاقية وتنسيق وتعزيز و/أو تسهيل التنفيذ الوطني لا سيما من خلال وضع وتنفيذ NBSAPs وهو اختصار معناه "الاستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية في مجال التسويق البيولوجي"؛ ومراجعة التقارير الوطنية والتعاون مع نقاط الاتصال الخاصة باتفاقيات أخرى، وشرك المؤسسات والمنظمات وأصحاب المصلحة ذوي الاتصال بالموضوع في أنشطة نقاط الاتصال.

-٢٧ إن قياس وقع وفعالية نقاط الاتصال الوطنية هي عملية تمثل تحدياً كبيراً جداً، دون اصدار تقارير فردية عن الأنشطة التي تبذل. بيد أنه من الواضح أن نقاط الاتصال الوطنية قائمة ببعض مهامها، خصوصاً المهام المتمثلة في تلقي المعلومات والمساهمة في المجتمعات و، إلى حد أقل، تنسيق وضع وتنفيذ NBSAPs وتقديم التقارير الوطنية وغير ذلك من المعلومات (انظر الجدول ٤ في المذيل أ). وعلى الرغم من أن عدة نقاط اتصال وطنية لديها خبراء اضافيون تم تبينهم للمشاركة في عمليات الاتفاقية، إلا أن كثيراً منها قد تبينت أشخاصاً لا يملكون الخبرة المناسبة، ولم يقدموا المعلومات الكافية للسماح للأمين التنفيذي بتقييم المرشح وفي بعض الحالات قد رشحت نفسها تكراراً.

-٢٨ تبين الخبرة أنه على الرغم من أن نقاط الاتصال الوطنية تقوم بمهمة جوهرية إلا أن وقوعها وفعاليتها يختلفان اختلافاً واسعاً، وتؤدي الخبرة أيضاً بأن عدم وفاء نقاط الاتصال الوطنية بالتكليف الصادر إليها هو في المعتاد نتيجة نقص في القدرة الإدارية والتكنولوجية والسياسية على المستوى الوطني.

هاء — الأفروقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية

-٢٩ لكل من الأفروقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية تكليف محدد وضعه مؤتمر الأطراف. وقد أنشئت تلك الأفروقة بصفة عامة لمعالجة قضايا متخصصة تتطلب خبرة تقنية ونظرية متعمقة قد لا تكون متاحة لدى الهيئة الفرعية. وهذه القضايا كثيراً ما تكون قضايا سياسية في جوهرها. والأفروقة العاملة هي آلية للتعامل مع القضايا السياسية الشديدة الحساسية، وذلك يمكن الهيئة الفرعية من التركيز أساساً على القضايا العلمية والتكنولوجية.

-٣٠ تتيح الأفروقة العاملة أيضاً مشاركة أوسع نطاقاً وأشد نشاطاً من الخبراء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالأمر، وهو أمر يسهم في بناء توافق الآراء حول القضايا الشائكة قبل عقد المجتمعات الأطراف، وبينما الأفروقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية هي فئات تقضي موارد كثيرة، إلا أنها أثبتت فعاليتها في معالجة القضايا الحساسة في ظل الاتفاقية، وأسهمت إسهاماً محسوساً في صنع قرارات مؤتمر الأطراف.

رابعاً — خيارات لتحسين وقع وفعالية عمليات الاتفاقية

-٣١ إن الخيارات لتحسين وقع وفعالية عمليات الاتفاقية واردة فيما يلي، كي ينظر فيها الفريق العامل. وهي قائمة على أساس القضايا المعلقة من الاستعراضات السابقة، والقضايا التي أثارتها الاستعراضات المستقلة والاستعراضات التي أجريت استعداداً لعمل الفريق العامل وبشأن الموضوعات التي قرر الفريق العامل وجوب استعراضها.

ألف — المشاركة

-٣٢ إن المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمعات الاتفاقية هي أمر جوهرى لكفالة تبني جميع الأطراف لما يصدر من قرارات، وتبعاً لذلك في سبيل التنفيذ الفعال لاتفاقية. وقد اتخذت عدة تدابير لتسهيل المشاركة وتعزيز كفاءة المجتمعات

مؤتمر الأطراف و هيئاته الفرعية؛ بيد أن هناك مسألتان هامتان تمثلان تحديا لا تزالان قائمتين هما: (١) تقديم الموارد المالية الواقية وفي الأوان المطلوب للمشاركة (٢) صعوبة تبيان الخبرة التقنية ذات الصلة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي.

-٣٣- اتخذ مؤتمر الأطراف كذلك مقررات لتعزيز المشاركة، لم يتم تفيذها بالكامل بعد. وتتضمن هذه المقررات طلبا إلى مكتب مؤتمر الأطراف ومكتب الهيئة الفرعية أن يقوموا بوضع مقررات لتسهيل مشاركة الوفود المؤلفة من شخص واحد في المجتمعات، والموافقة على النظر في توفير المساندة المالية لاتنين من الممثليين على الأقل من كل بلد طرف ثام، وأن يطلب من الأمين التنفيذي تبيان إمكانيات المساندة المالية الاحتمالية للمساهمة في مشاركة المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى بلدان نامية وبلدان ذات اقتصاد انتقالي (المقرر ٢٧/٦).

باء — التعاون و اشراك أصحاب المصلحة

-٣٤- إن الخطة الاستراتيجية تركز على الحاجة إلى تعاون و اشراك أصحاب المصلحة كوسيلة لجعل استعمال الموارد عند مستواها الأمثل في سبيل تتنفيذ الاتفاقيات وتخفيض عبء العمل على هيئات الاتفاقيات. وعلى الرغم من أن التعاون مع المنظمات والاتفاقيات والمبادرات الأخرى قد شرع فيه فعلا بل أصبح رسميا في بعض المجالات، إلا أن تعاون و اشراك أصحاب المصلحة، ولا سيما اشراك القطاع الخاص، هو أمر لا يزال آلية ضعيفة النمو بالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات. وهذه القضايا تعالجها مذكرتان من الأمين التنفيذي عن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الأخرى و اشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقيات UNEP/CBD/WG-RI/1/7 و عن اشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقيات UNEP/CBD/WG-RI/1/8.

جيم — مؤتمر الأطراف

-٣٥- إن عمليات مؤتمر الأطراف قد خضعت من قبل لسلسة من التقييمات الرامية إلى تحسين الشفافية والكفاءة والفعالية (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/3/Add.1). أنه على الرغم من أن قواعد الإجراءات والقواعد المالية قد تم الأخذ بها، إلا أن القضايا المتصلة بإجراءات التصويت على القضايا الموضوعية وعلى الميزانية وعلى قاعدة تحديد جدول الالسهامات الخاص بالاسهامات المالية النسبية من الأطراف، كلها أمور لا تزال معلقة، بينما تشكل المكتب وشروط خدمته والتيرة الزمنية لعقد الاجتماعات لا تزال قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عددا من القضايا الأخرى بشأن عمليات الاتفاقيات قد أثيرت من خلال عملية الاستعراض وهي أمور تعالجها السطور الآتية.

١- التيرة الزمنية لعقد الاجتماعات

-٣٦- وافق مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٣٣/٧ على استعراض التيرة الزمنية لاجتماعاته في مؤتمر الأطراف الثامن. والاجتماعات الثلاثة الأولى لمؤتمر الأطراف قد عقدت سنويا بينما انقضت فترة ١٨ شهرا بين الاجتماعين الثالث والرابع. ومنذ الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف انعقدت الاجتماعات كل سنتين وأدمجت هذه التيرة الزمنية في برنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية حتى عام ٢٠١٠. وفيما مضى تبيّن الأطراف أربعة خيارات رئيسية للتيرة الزمنية لعقد الاجتماعات هي سنة و ١٨ شهرا و عاماً و ثلاثة أعوام.

-٣٧- إن الدروس المستفادة من الاتفاقيات الأخرى وكذلك من خبرة اتفاقية التنوع البيولوجي نفسها توحى بأن عقد دورة منتظمة من الاجتماعات أمر يعزز كفاءة التحضيرات لل الاجتماعات، باتاحة تخطيط أطول أمداً (مثلاً برنامج عمل مؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ المتعدد السنوات) وهو أمر يمكن أن يسهل أيضاً المشاركة.

-٣٨ إن السبب المنطقي لاطالة المدد التي تنتهي بين الاجتماعات التي يعقدها مؤتمر الأطراف هي أن الاجتماعات تستند كثيراً من الموارد وأن الورتة الزمنية الحالية لا تترك إلا زماناً قليلاً للإعداد السوي وللمتابعة. حيث أن الاتفاقية تركز خصوصاً على التنفيذ، فإن تقصير ورتة الاجتماعات قد لا يوفر الإطار الزمني الوفي لتنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف. أما اطالة الورتة فيمكن من ناحية أخرى أن يؤدي إلى ضياع قوة الدفع التي تساند التنفيذ، حيث أن مؤتمر الأطراف هو الهيئة الوحيدة لصنع القرارات في الاتفاقية. ويمكن معالجة هذه الصعوبة جزئياً من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين دورات الانعقاد لمساندة التنفيذ. وبذلك فإن طول دورة الاجتماع للهيئات الفرعية للاتفاقية ينبغي أن يظل عالقاً في البال عند النظر في الخيارات المتعلقة بالورتة الزمنية ل الاجتماعات، الخاص بمؤتمر الأطراف نفسه. فمثلاً إن ورتة اجتماع مؤتمر الأطراف إذا ما مدت إلى ثلاثة أعوام، فإن الهيئة الفرعية يمكن أن تستمر في عقد اجتماعاتها مرتين فيما بين دورات الانعقاد على فترات قدرها سنة، وأن تتعقد هذه الاجتماعات في تعاقب مع اجتماعات فريق عامل أو هيئة دائمة معنية بالتنفيذ.

-٣٩ يمكن للأطراف في الاتفاقية أن تقرر ما يلي:

(أ) البقاء على الفترة الزمنية البالغة سنتين؛

(ب) تعديل الفترة الزمنية بحيث تصبح نافذة فوراً؛

(ج) تعديل الفترة الزمنية بحيث تصبح نافذة بعد المؤتمر العاشر للأطراف في ٢٠١٠.

-٤٠ إذا كان سيتم تغيير الفترة الزمنية، قد ترغب الأطراف في أن تنظر في تطبيق التعديلات بعد عام ٢٠١٠، حيث أن كثيراً من الأطراف والمنظمات والمبادرات قامت فعلاً بتخصيص مواردها وأنشطتها وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠.

٢- الإعداد لمؤتمر الأطراف

-٤١ إن اجابة الأطراف إلى ما يقدم لها من طلبات لتقديم آرائها هي اجابة ضعيفة للغاية. وفي سبيل تعزيز جودة الوثائق التي تحد ل الاجتماعات مؤتمر الأطراف وكفالة أن تكون مصداقاً للمقررات والتوصيات وأراء الأطراف السابق صدورها، يمكن أن تولي الأطراف عناية أكبر بطلبات تقديم آرائها وكفالة إرسال هذه الآراء في الوقت المطلوب.

٣- أعمال مؤتمر الأطراف

-٤٢ إن الجزء الوزاري من مؤتمر الأطراف يملك أن يرفع رفعاً محسوساً أهمية قضايا التنوع البيولوجي ويولد المساندة لتنفيذ الاتفاقية. وفي الماضي نزعت الأجزاء الوزارية إلى الانفصال عن الاجراءات المنتظمة ل الاجتماعات لتفادي تخطيط الأطراف وكان لها تأثير محدود فقط على تلك الاجراءات. وعلى الرغم من أن البلدان المستضيفة مسؤولة عن تخطيط وادارة الجزء الوزاري، قد ترغب الأطراف في تشجيع تلك البلدان على أن تعمل مع الأمانة وأو مكتب مؤتمر الأطراف لتبيين الطريق الكفيلة بمشاركة الوزراء بطريقة أشد نشاطاً في مناقشة القضايا الرئيسية وصنع القرارات بشأنها، خلال الاجتماعات، مع نشر النتائج على نطاق أوسع. ويمكن أيضاً تشجيع البلدان المستضيفة على أن تضم إلى القطاع الوزاري وزراء من القطاعات ذات الصلة، (بالإضافة إلى القطاع البيئي) كوسيلة لحفز التنفيذ الشامل لعدة قطاعات في نطاق الاتفاقية وادراج التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات.

-٤٣ إن وضع خطوط ارشادية تحدد دور الاتصال ومجموعات (أصدقاء الرئاسة) وكيف يمكن تشكيل تلك المجموعات وتصريف شؤونها، أمر قد يساعد على تعزيز الشفافية في المفاوضات التي يجريها مؤتمر الأطراف وزيادة مساندة النتائج التي تتوصل إليها تلك المجموعات، مما يحسن من كفاءة المجتمعات.

-٤٤ قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن ينظر في إجراء استعراض وجيزة عقب اختتام كل اجتماع، للجتماع التالي الذي يعقد مكتب مؤتمر الأطراف للجتماع التالي لهيئة تعقد بين دورات الاجتماع، مثل الفريق العامل هذا، لوضع مقتراحات لتحسين اجراءات المجتمعات وكفالة التعلم منها بصفة مستمرة.

٤- تحديد الأولويات في صنع القرار

-٤٥ إن الحاجة إلى تحديد أولويات للخطوات التي تتخذ في ظل الاتفاقيات في سبيل ارشاد تخصيص الموارد المالية المحدودة قد أصبح أمراً يتزايد ووضوحاً بينما جرى وضع برامج العمل وتم انشاء مزيد من الأفرقة العاملة لتسهيل تنفيذ أحكام الاتفاقيات. وفي الوقت الحاضر تجري مفاوضات مواضيعية بصفة مستقلة بشأن الشؤون المتعلقة بالميزانية وكثيراً ما تصدر قرارات دون النظر إلى آثارها على التكاليف أو إلى ائحة الموارد المالية لمساندة تنفيذ تلك القرارات. وبينما الآثار المتعلقة بمشاريع المقررات في مجال التكاليف إنما تدرج في وثائق الميزانية، إلا أن التكاليف لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمقررات محددة، مما يجعل النظر إلى التكاليف أثناء المفاوضات المواضيعية أمراً صعباً.

-٤٦ من ذلك أن مؤتمر الأطراف بمقرره ٣٣/٧ قد طلب من الأمين التنفيذي أن يسعى إلى الحصول على آراء الأطراف بشأن الخيارات المتعلقة بآلية لوضع الأولويات خلال النظر في بنود جدول الأعمال في مؤتمرات الأطراف، بقصد تزويد مجموعة الميزانية بارشادات أوضح بشأن كيفية معالجة الأنشطة ذات الآثار المالية، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف. وقد وردت خمسة بيانات من الأطراف وهي متاحة في الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/INF/2.

-٤٧ في سبيل تسهيل وضع الأولويات، يمكن أن يرفق بمشروع كل مقرر بيان بأثاره على التكاليف، يمكن أن يقوم على أساس فكرة التكاليف الالزامية للاتفاقيات الرئيسية مثل الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية واجتماعات أفرقة الخبراء التقبيين بما في ذلك تكلفة المشاركة من ممثلي البلدان النامية. وخلال اجتماع مؤتمر الأطراف يمكن أن تقوم مجموعة الميزانية بمقارنة تكاليف الأنشطة المقترحة بالتمويل الذي يرجح أن يكون متاحاً لمساندة تلك الأنشطة، ويقدم تقريراً عن نتائج بحثه إلى الجلسة العامة التي تعقد في منتصف مدة الاجتماع. وقد يفيد ذلك في ارشاد القيام بمزيد من المفاوضات المواضيعية والمفاوضات الخاصة بالميزانية.

٥- التصويت على المسائل المواضيعية

-٤٨ إن عدم تحقيق اتفاق على الفقرة ١ من القاعدة ٤٠ من قواعد اجراءات مؤتمر الأطراف بشأن الأغلبية المطلوبة في التصويت على صنع القرار بشأن المسائل المواضيعية معناه أن مقررات مؤتمر الأطراف في مثل هذه المسائل إنما تؤخذ بوفاق الآراء. تنظر في جميع خيارات صنع القرار الخاص بالمواضيع المختلفة في جهد منها للتوصل إلى اتفاق على هذه الفقرة.

٦- مقررات مؤتمر الأطراف

-٤٩ إن جميع عمليات الاستعراض تقريباً قد لاحظت تكاثر مقررات مؤتمر الأطراف وتكرارها وقلة التماسك بينها. إن مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع قد شرع في عملية توحيد المقررات وطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم في تشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف أن يقدم مشروع مقررات موحدة بشأن التنوع البيولوجي للغابات والحصول وتقاسم المنافع

والارشادات الى الآلية المالية (المقرر ٣٣/٧) وسوف تسهم هذه العملية في ازالة التراكب في عمل الاتفاقية وتحسين الكفاءة الشاملة للاقنافقة وتنفيذها.

٥٠- قد ترغب الأطراف في التركيز على أهمية توحيد المقررات والنظر في جعل الجدول الزمني لذلك التوحيد متمنياً مع الاستعراضات المتعمرة لقضايا الموضعية والشاملة لعدة قطاعات^٣. من شأن ذلك أن يسمح لكل من العملتين أن ترشد العملية الأخرى وتحول دون التراكب في المقررات القادمة، وبين المقررات وبرامج العمل. ويتضمن المرفق الثالث جدول احتمالياً لهذا التمشي، وفي سبيل الحيلولة دون التكرار في المستقبل قد ترغب الأطراف أن تأخذ بهذه أشد شمولية في صنع القرارات، ليس فقط بالنظر إلى مشاريع المقررات في سياق المقررات السابقة حول الموضوع، بل كذلك في سياق جميع مشروعات المقررات الأخرى في ذلك الاجتماع. ويمكن تسهيل ذلك بأن يطلب من الأمين التنفيذي عند اعداده وثائق الاجتماع أن ينظر إلى جميع مشاريع المقررات معاً، بقصد الإقلال من التراكب وكفالة الإشارات المرجعية السوية فيها. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يلاحظ أي ترابطات بين مشاريع المقررات بالمقررات السابقة في الوثائق المتصلة بالموضوع خلال اجتماعات مؤتمر الأطراف، كوسيلة لتزويد مؤتمر الأطراف بالمعلومات الازمة.

٥١- ومن الموضوعات الأخرى التي طفت على سطح الأحداث فيما يتعلق بالمقررات هو موضوع المصطلحات المستعملة. فمؤتمر الأطراف، يمكن من ضمن خطوات أخرى، أن "يعتمد" و"يؤيد" و"يقبل" و"يقر بصفة مؤقتة" وأن "يطلب" و"يرحب" و"يدعو" و"يحيط علماً" و"يدعو" و"يلاحظ" و"يعترض" و"يسلم" ... والسبب المنطقي الكامن وراء استعمال كل هذه المصطلحات كثيراً ما لا يكون واضحًا ويسهم في احداث بلبلة بشأن طبيعة العمل المنشود سواء بين الأطراف أو بين الجهات الدالة في المقرر. والنقص في توحيد اللغة يؤدي أيضاً إلى استعمال مصطلحات غير سوية. فـ"الأخذ بصفة مؤقتة" مثلاً قد استعمل ليس فقط للسماح بإصدار مزيد من الإرشادات بل أيضاً كحل عندما لم يكن من المستطاع التوصل إلى اتفاق. والتعاريف الواضحة والسبب المنطقي لاستعمال كل مصطلح من شأنهما أن يساعد على توحيد اللغة المستعملة في المقررات ويسهم بذلك في كفالة الوضوح والتماسك بين المقررات مما يسهل تنفيذها.

٧- الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

٥٣- إن الهيئة الفرعية قد طرأت عليها عدة تغييرات تشغيلية واستراتيجية منذ إنشائها. وعلى الرغم من أن هذه التغييرات قد حسنت من كفاءة الهيئة وجودة مشوراتها، إلا أن الهيئة لا تزال تواجه عدداً من التحديات التشغيلية، يقوم مكتبهما باستعراضها في الوقت الحاضر. وحتى الآن تبيّن الاستعراضات عبء العمل والنقص في الموارد المالية والقدرة التقنية للأطراف على توليد وتجميع معلومات علمية وتقنية لازمة كعائق رئيسية لفعالية الهيئة، بالإضافة إلى ملاحظة النقاش الجاري بشأن دور الهيئة نفسها.

٥٤- أنشئت الهيئة لتقديم المشورة العلمية والتقنية لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بشأن تنفيذ الاقنافقة (المادتين (١) و(٢)) وقد تطورت إلى أن أصبحت هيئه تقدم جزئياً في بعض الحالات مشورة تم تفاوض كامل بشأنها إلى مؤتمر الأطراف. وقد أدى ذلك إلى نشوء اختلافات في الآراء بين الأطراف في هل ينبغي للهيئة أن تقدم مشورة تقنية وعلمية محضة فقط أو أن تأخذ في الاعتبار الاعتبارات السياسية. وعند مواصلة النظر في هذا الموضوع ينبغي أن يظل عالقاً في البال نقطتان:

(أ) على عكس ما يجري في هيئات العلمية لبعض الاقنافقات الأخرى، إن الهيئة الفرعية هي هيئة حكومية دولية مفتوحة العضوية، وللأطراف حق تعين من يرونهم جديراً بتمثيلهم في تلك المجتمعات. ولذا فيما يمكن تشجيع

^٣/ انظر أيضاً مذكرة الأمين التنفيذي عن إيجاد إطار لرصد تنفيذ الاقنافقة وادراك هدف ٢٠١٠ واستعراض برامج العمل الموضعية (UNEP/CBD/WG-RI/1/9)

الأطراف على أن تضمن وفودها الخبرة المناسبة من علمية وتقنية وتقنيات علمية وتقنيات وتقنيات مماثلة ذوي تكليف سياسي أمر لا مفر منه.

(ب) إن تكليف الهيئة الفرعية يشمل ليس فقط العلوم الطبيعية بل أيضا العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وبعضها له طبيعة سياسية لا تفصل عنها، أو مرتبطة ارتباطا وثيقا ب المجالات سياسية حساسة مثل مجال التجارة.

٤- التقييمات العلمية وأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة

٤- بينما النقاش حول هل ينبغي أن تقوم الهيئة الفرعية بـ التقييمات العلمية وتقسيم التقييمات لمؤتمر الأطراف وأد الاشتراك في المناقشات السياسية هو نقاش لا يزال جاريا، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مستوى الأسهام العلمي والتكنولوجيا في عمليات الإنقاذ أمر يحتاج إلى الزيادة كما وكيفا. ولهذا الغرض تستطيع الهيئة الفرعية أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تكفل اجراء التقييمات العلمية بطريقة ذات جدية وموضوعية، سواء أقام بها فريق الخبراء التقنيين المخصص أو منظمات أخرى أو من خلال خبرة تتعاقد معها الأمانة. وبينما ينبع أن يكون التقييم ذات صلة بالسياسة العامة ولكن ليس فارضا للسياسة العامة. وهناك عدة خطوط ارشادية متاحة لتسهيل ذلك.^٤

(ب) كفالة ايلاء الوقت والعناية الالزامين للنظر في نتائج التقييمات، قبل وضع التوصيات وفي استقلال عن تلك التوصيات الواردة في المشورة السياسية. وهذه خطوة كانت ناقصة أحيانا في الماضي.

(ج) تسهيل ترجمة "العلم" الذي يتضمنه التقييم إلى "سياسة" على شكل توصيات إلى مؤتمر الأطراف.

٥- بينما تجد معظم الأطراف قيمة في مجموعات الخبراء التقنيين المخصصة إلا أن كثيرا من المقترنات قدمت لتحسين تلك الأفرقة. فأولاً إن وضع شروط تكليف تبين بوضوح تكليف الفريق ومدة تشغيله والنتيجة المتوقعة منه وكذلك التزاماته إزاء مؤتمر الأطراف أو الهيئة الفرعية، هي أمور يمكن أن تساعد على تركيز عمل الفريق وكفالة عدم ادراج الاعتبارات السياسية في عملية التقييم. وبالنسبة لأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة القائمة بـ التقييمات العلمية فإن شروط التكليف هذه يمكن أن تتضمن الاطار المرن الذي يسمح بإجراء تقييمات علمية للهيئة الفرعية، وهو اطار قامت الهيئة الفرعية بوضعه على أساس الدروس المكتسبة من التقييمات الرائدة (UNEP/CBD/SBSTTA/10/7؛ انظر التذييل باء).

وبينما بعض أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة قد تعالج قضايا ذات طبيعة سياسية، إلا أنه من الجوهري أن يكفل أن تجري تلك التقييمات العلمية مستقلة عن المفاهيم السياسية. ويمكن القيام بمزيد من تحديد هذا التمييز إذا كانت استعراضات التقييمات العلمية ووضع المشورة القائمة على أساس تلك التقييمات أمورا تجري بمحض بند مستقلة في جدول الأعمال ويفضل أن يكون ذلك في اجتماعات مختلفة. وكما هو مقترح من الهيئة الفرعية، يمكن أن يخصص فريق عامل تابع للهيئة الفرعية لمعالجة القضية المتصلة بالـ التقييمات العلمية (الـ التوصية ٢/١٠).

٥- جرت مثل هذه المناقشة بشأن عدد من الخبراء في اجتماعات الخبراء التقنيين المخصصة، وإيجاد التوازن بين الخبراء المنتسبين إلى مختلف الأطراف، والخبراء الوافدين من الحكومات والوافدين من المنظمات الدولية. وبينما يشارك الخبراء بصفتهم الشخصية كخبراء بدلا من كونهم ممثلي للأطراف، إلا أنه يعتبر من المهم لتحقيق شرعية العملية، أن تكون أغلبية الخبراء مستمدة من مرشحي الأطراف. وفي الوقت نفسه نظرا لأهمية التعاون بين المنظمات الدولية، واسهام تلك المنظمات في مختلف عمليات الإنقاذ، قد يكون لازما أحيانا السماح لعدة خبراء من تلك المنظمات أن يشاركون في عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص (ومن الأمثلة على ذلك اجتماعات حديثا لفريقيين من الخبراء التقنيين

^٤/ انظر الأنظمة الإيكولوجية ورفاه الإنسان: اطار لـ التقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية، UNEP/CBD/SBSTTA/6/9/Add.1، والتذييل باء

المخصصين هما فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات التي اعتمد على بيانات ومنهجية وضعها عدد من المنظمات، وفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالأنواع الغربية الغازية الذي اعتمد على خبرة الاتفاقيات والمنظمات الأخرى للمساعدة على تبيان الفجوات ووجوه التضارب في الاطار التنظيمي الدولي. وبالاضافة الى ذلك دلت الخبرة على أنه قد يلزم أحياناً أكثر من ١٥ خبيراً في سبيل تعطية الطائفة الكاملة من الخبرة الالزام، مع الحفاظ على التوازن الاقليمي. ولذا فمن المقترن أن تضم أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة إذا لزم الأمر وبشرط توفر الموارد المالية، حتى ٢٥ خبيراً، وبمثلك هذا العدد لن يكون لازماً زيادة العضوية الرسمية لتلك الأفرقة باضافة "مراقبين" اضافيين.

- ٥٧- لكفالة أن تقوم الأطراف بترشيح خبراء مؤهلين للمساهمة في اجتماع الخبراء التقنيين المخصصة، في الأوان المطلوب، فإن الأمين التنفيذي، عقب كل مؤتمر للأطراف أو اجتماع للهيئة الفرعية يمكن أن يوزع اخطاراً يتضمن قائمة بأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة القادمة، ونوع الخبرة الالزام والجدول الزمني لتقديم الترشيحات. ويمكن أن تشجع الأطراف أيضاً على اعطاء أولوية لتبيان الخبراء الذين يشتراكون في تلك الأفرقة، لأنهم الأساس الذي ترتكز إليه مشورة الهيئة الفرعية التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تستعمل استعمالاً كاملاً ممارسة استيفاء الخبرة المشاركة في اجتماعات الأفرقة المخصصة بخبرة اضافية يمكن أن تقدمها الاتصالات الالكترونية و عمليات الاستعراض من النظارء، في سبيل الحفاظ على حجم الأفرقة المخصصة عند أقل عدد ممكن.

- ٥٨- على الرغم من أن الفقرة ١٢(ب) من "طريقة التشغيل" للهيئة الفرعية تشير إلى استعمال جداول الاخبار لاختيار المشاركيين في الأفرقة المخصصة، إلا أن العرف المعمول به حالياً هو أن تطلب ترشيحات من الأطراف لكل فريق من هذه الأفرقة. وبذلك أوصت بعض الأطراف بالنظر في فائدة جداول الخبراء، ولاحظت تلك الأفرقة أن تلك الجداول يصعب تحديدها باستمرار، وأنها تتقدم ولا تستعمل إلا نادراً.

- ٥٩- بالإضافة إلى تعزيز جودة التقييمات العلمية ينبغي للهيئة الفرعية أن تنظر بمزيد من الانتباه إلى التقييمات التي يجريها شركاؤها وتجربتها الأفرقة المخصصة في سبيل تحسين جودة مشورتها العلمية والتقنية. ويمكن تسهيل ذلك بتشجيع الأفرقة المخصصة على تزويد الهيئة الفرعية بموجزات تطبيقية جيدة السبك لغرض وضع المشورات التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف. والأقلال من عدد الأفرقة المخصصة بين اجتماعات الهيئة الفرعية من شأنه أيضاً أن يسهم في تمكين الهيئة الفرعية من النظر على نحو أكمل في القضايا المحددة، وأن تخصص وقتاً أقل للبيانات الافتتاحية وكلمات الشكر والامتنان وأن تخصص مزيداً من الوقت للمناقشات المواضيعية.

- ٦٠- بينما تساند بعض الأطراف العمليات المعروفة بها حالياً في الهيئة الفرعية في وضع مشورتها، يقلل بعض الأطراف الأخرى أن هذه العمليات أصبحت ذات طابع سياسي أشد من اللازم وتشعر أن الأفرقة المخصصة كثيرة ما ينقصها الطائفة الواسعة من الخبرة الالزام لإجراء التقييمات. وتقوم تلك الأطراف بتشجيع إنشاء هيئة مسؤولة عن القيام بالتقييمات العلمية والتقنية مثل فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بتغيير المناخ وتقترح أن تقوم الهيئة الفرعية بترجمة هذه التقييمات إلى مشورة إلى مؤتمر الأطراف. وقد نوقشت هذه الفكرة في المؤتمر الدولي الذي عُنوانه "التنوع البيولوجي: العلم وتصريف شؤون التنوع" في باريس في يناير ٢٠٠٥، الذي أوصى "بطرح عملية دولية تشاورية بين أصحاب المصلحة المتعددين ... لتقدير الحاجة إلى آلية دولية تقوم بتقييم نجاح المعلومات العلمية وللخيارات السياسية الالزام لصنع القرار...". وبذلك قد ترغب الأطراف في أن تطلب من الأمين التنفيذي أن يشارك في أنشطة متابعة مؤتمر باريس لكفالة أن تكون آلية عمليات جديدة استكمالاً للعمليات الجارية في ظل الاتفاقيه.

٩- مزيد من تحسين جودة مشورات الهيئة الفرعية الى مؤتمر الأطراف

٦١- إن جودة المناقشات التي تجري في الهيئة الفرعية وجودة مشوراتها يمكن تعزيزها بإنشاء فرص لتبادل المعلومات والآراء حول البنود الواردة في جداول أعمال الهيئة مقدماً أي قبل الاجتماعات الرسمية. ومن الوسائل لتسهيل تبادل الآراء يمكن أن يذكر عقد ورش غير رسمية بين دورات الاجتماع أو أثناء دورات الاجتماع بشأن قضايا محددة ويمكن لهذه الورش أن تسمح للأطراف باستكشاف ومناقشة القضايا بطريقة غير رسمية يمكن أن تسهم في مزيد من المساهمة الفعالة من الأطراف وتسهم في تنسيق المناقشة داخل الهيئة الفرعية.

٦٢- إن إيجاد علاقات أوسع بالمجتمع العلمي والمنظمات ذات الصلة والمنظمات والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين من ذوي الصلة، من شأنه الإسهام في تحسين جودة مشورات الهيئة الفرعية بتبني الموارد بما فيها الخبرات لمساعدة الهيئة على القيام بتتكليفها. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحسين جودة الإسهامات في أعمال الهيئة وتحفيز عباء العمل الواقع على كاهلها. ويمكن للأمين التنفيذي وأعضاء مكتب الهيئة الفرعية ونقطات الاتصال التابعة للهيئة أن تسهم جمیعاً في تسهيل التعاون مع المجتمع العلمي والتكنولوجي على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

٦٣- يمكن أن تلعب نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية دوراً أشد نشاطاً في تسهيل التعاون بتعزيز الترابطات بين الهيئة الفرعية والوكالات والخبراء الإقليميين والوطنيين ومع نقاط الاتصال التابعة للآليات الوطنية لتبادل المعلومات. وتستطيع نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية أيضاً أن تعزز التعاون والزيادة وتحسن جودة الإسهامات والمناقشات داخل الهيئة الفرعية بتسهيل المناقشات الوطنية والإقليمية بشأن البنود الواردة في جداول أعمال الهيئة الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسهامات في أنشطة الهيئة الفرعية وصنع قرارات الهيئة يمكن تنسيقها بتحسين الاتصالات بين دورات الانعقاد بين نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية. ويمكن تحقيق مزيد من تنسيق صنع القرارات وتحفيز عباء العمل الواقع على عاتق الهيئة الفرعية إذا أمكن استشارة نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية بشأن القضايا الخارجية عن نطاق جداول أعمال الهيئة الفرعية وإذا شاركت تلك النقاط على نحو أشد نشاطاً في المشاورات المتعلقة بالوثائق التحضيرية لل الاجتماعات. ومع مراعاة أهمية دور نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين وفعالية الهيئة نفسها، قد يرغب الفريق العامل في أن ينظر في تشجيع جميع الأطراف على تعين نقاط اتصال تابعة للهيئة الفرعية، تكون ضالعة بنشاط في إعداد واستعراض وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وأن ترسل الأطراف ممثلي عن نقاط اتصالها إلى اجتماعات الهيئة واجتماعات مؤتمر الأطراف.

١٠- الخطة التشغيلية للهيئة الفرعية

٦٤- إن مؤتمر الأطراف بموجب الفقرة ٢٩ من مقرر ٢٠٥، طلب من الهيئة الفرعية أموراً منها:
(أ) أن تتبين، وإذا اقتضى الأمر أن تواصل تطوير الإجراءات والمناهج للقيام أو للمشاركة في التقييمات العلمية
(ب) وأن تواصل وضع المنهجيات للتقدير العلمي
(ج) وأن تتبين وتقوم بتحديث منظم لتقدير الأولويات والاحتياجات إلى المعلومات في سياق برامج العمل.

٦٥- وطلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس من الهيئة الفرعية أن تضع اقتراحات لتحسين جودة مشوراتها (المقرر ٢٧/٦ باء الفقرة ٨). وفي الوقت نفسه اعتمد مؤتمر الأطراف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية، التي تضمنت هدف التوعي البيولوجي لعام ٢٠١٠ (المقرر ٢٦/٦، المرفق) ونظراً لهذه المقررات وكفالة أن يستجيب برنامج عمل الهيئة الفرعية لاحتياجات مؤتمر الأطراف استجابة متماسكة وعملية، قرر مكتب الهيئة الفرعية أن يعد خطة استراتيجية للهيئة، قدمها للنظر فيها إلى الاجتماع الثامن للهيئة (UNEP/CBD/SBSTTA/8/12). ومشروع الخطة الاستراتيجية لم يلق مساندة

واسعة وطلبت الهيئة بموجب توصيتها ٦/٨ من مكتبها أن يستعرض الخطة الاستراتيجية التي أعادت الهيئة تسميتها بـ"الخطة التشغيلية للهيئة الفرعية" لتنظر فيها الهيئة الفرعية في اجتماعها العاشر.

٦٦- نظرت الهيئة الفرعية في اجتماعها العاشر في المشروع المندرج تحت الخطة التشغيلية وكذلك في الطرائق والمناهج المقترنة لإجراء التقييمات العلمية التي شرعت فيها الهيئة الفرعية، وفي قائمة من التقييمات الازمة لاطار برنامج العمل المتعدد السنوات. وبموجب التوصية ٢/١٠ (الفقرة ٣)، دعت الهيئة الفرعية الأطراف إلى أن تقدم آراء اضافية عن المشروع وطلبت من الأمين التنفيذي أن يقوم في تشاور مع مكتب الهيئة بتقييم مشروع الخطة، بما في ذلك منهجية التقييمات العلمية، على أساس الآراء المذكورة وكذلك على أساس الاستعراض الذي تقوم به نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية كي ينظر فيها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية وينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن. وتم تقييم الخطة التشغيلية في ضوء ببيانين وردا من الأطراف والحكومات والمنظمات، وها مدرجان في التذييل باع كي ينظر فيها الفريق العامل. وقائمة التقييمات الازمة ترتأي في الخطوط الارشادية المتعلقة باستعراض برامج العمل المواضيعية لاتفاقية الورادة في المرفق الثالث بالوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/9، التي هي مذكورة من الأمين التنفيذي عن ايجاد أطر لرصد تنفيذ الاتفاقية وادراك هدف ٢٠١٠ واستعراض برامج العمل المواضيعية وبذلك لم تدرج في الخطة التشغيلية للهيئة الفرعية.

٦٧- إن الخطة التشغيلية في شكلها الجاري ليست شاملة كما أنها ليست خطة حقيقة لعمليات الهيئة الفرعية. وبالاضافة إلى ذلك أنها ترتكب مع "طريقة التشغيل" الخاصة بالهيئة الفرعية، المتمثلة في مكونات مقررين ليسا مدمجين في الأنشطة ادماجا لا شديدا ولا وافيا. وهناك أيضا مقررات أخرى صادرة عن مؤتمر الطرف ترشد عمل الهيئة الفرعية، يمكن، بالإضافة إلى توصيات الفريق العامل، ادراجها في نص واحد. وبذلك قد ترغب الأطراف في أن تنظر في وضع "طريقة تشغيل" وحيدة ومتماضكة وشاملة أو خطة تشغيلية للهيئة الفرعية.

١١- صنع القرار في الهيئة الفرعية والهيئات التابعة الأخرى

٦٨- إن العرف القائم على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بشأن المسائل المواضيعية في مؤتمر الأطراف قد أصبح عرفا معمولا به في الهيئة الفرعية وغيرها من الهيئات التابعة. ونتيجة لذلك كثيرا ما أصبحت المفاوضات داخل تلك الهيئات ذات طابع سياسي واستطالت مدتتها أسوة بمناقشات مؤتمر الأطراف نفسه. وفي حالة الهيئة الفرعية إن توصيات مؤتمر الأطراف كثيرا ما تضمنت نصوصا موضوعة بين قوسين، لأنه لم يكن من المستطاع التوصل إلى وفاق في الآراء بشأنها. غير أن الفقرة ٥(ج) من القاعدة ٢٦ من قواعد الاجراءات تقضي بأن مقررات الهيئة الفرعية تصدر بأغلبية الأطراف الحاضرة والقائمة بالتصويت. وبالاضافة إلى ذلك فإن الفقرة ٢٠ من المقرر ٢٠/٥ من مؤتمر الأطراف تعرف بأنه في بعض الحالات يكون من المناسب للهيئة الفرعية أن تضع توصيات تشمل خيارات أو بدائل. ولم تقم لا الهيئة الفرعية ولا الهيئات الأخرى التابعة بالاستغلال الكامل للفسحة التي يتيحها هذان النصان لتسهيل صنع القرار.

٦٩- مع مراعاة أن الهيئات التابعة لديها خيار التصويت على المسائل المواضيعية، فإن محدودية سلطتها في صنع القرار أمر ينبغي أن يلاحظ. إن مؤتمر الأطراف هو السلطة العليا لصنع القرار داخل الاتفاقية. والهيئات التابعة تقوم بتقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف لارشاد صنعه للقرارات. وأعطيت الهيئة الفرعية كذلك سلطة أن تقوم، في حدود الموارد التي تتيحها الميزانية، بإنشاء أفرقة مخصصة من الخبراء التقنيين (المقرر ٤/١٦، المرفق الأول، الفقرة ١٢(ج)) وتقديم طلبات بين دورات الانعقاد إلى الأمين التنفيذي واستعمال آلية تبادل المعلومات وغير ذلك من الوسائل الملائمة للمساعدة على اعداد اجتماعاتها (المقرر ٥/٢٠، المرفق الثالث، الفقرة ٢٢) وقد فسر هذا التكليف على أنه يتضمن تقديم طلبات إلى الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة لتقديم معلومات أو آراء تسمح للأمين التنفيذي باعداد وثائق

الاجتماع، وللهيئة الفرعية بمعالجة المسائل الواردة في جدول أعمالها. وفي بعض الحالات تم تفسير ذلك على أنه يشمل ارسال التقارير الى الهيئات الأخرى للعلم بها. ومن الناحية العملية طبق ذلك - مع ادخال التغييرات الشكلية الازمة على النص - على الهيئات التابعة الأخرى. غير أن التكليف لا يتضمن تقديم طلبات الى الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى لاتخاذ خطوات أو تدابير تتعلق بتنفيذ الاتفاقية أو تقديم طلبات الى الأمين التنفيذي للقيام بأنشطة لها آثار مالية. ومؤتمر الأطراف وحده هو الذي يملك السلطة لتقديم مثل تلك الطلبات.

١٢ - هيئة التنفيذ التي تجتمع بين دورات الانعقاد

٧٠ إن قضية الهيئات الإضافية التي تجتمع بين دورات الانعقاد للاسهام في التحضيرات لمؤتمر الأطراف ومعالجة القضايا الخارجية عن تكليف الهيئة الفرعية، أي التنفيذ، أمر نظر فيه بعمق في اجتماع ما بين الدورات بشأن عمليات الاتفاقية المعقود في يونيو ١٩٩٩، وفي الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٠. والخيارات المقترحة لهيئة تجتمع بين دورات الانعقاد تضمنت هيئة تابعة معنية بالتنفيذ وهيئة تنفيذية تجتمع بين دورات الانعقاد وفريق عامل مفتوح العضوية.

٧١ في سبيل تقاديم تكلفة هيئة اضافية تجتمع بين دورات الانعقاد، نظر في خيارات أخرى تشمل توسيع نطاق تكليف الهيئة الفرعية وتوسيع نطاق تكاليف مكتب مؤتمر الأطراف وزيادة الاعتماد على عمليات التحضير الإقليمية وإيجاد فريق عامل مخصص للتنفيذ في اجتماعات مؤتمر الأطراف.

٧٢ وفي الوقت نفسه قررت الأطراف أن تركز على تحسين عمليات الهيئات الموجودة قبل انشاء هيئات جديدة؛ وبذلك اتفقت على استعمال أفضل لل الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وعلى اتخاذ تدابير لتعزيز كفاءة العملية التحضيرية. ومنذ ذلك الوقت عقدت مع ذلك اجتماعات بين دورات الانعقاد، وأو أفرقة عاملة مخصصة معنية بعمليات الاتفاقية وبالتنفيذ وبمسائل معلقة أخرى، عقدت بين كل اجتماعين متتالين من اجتماعات مؤتمر الأطراف. وهذا الفريق العامل قد أنشئ بقرار من مؤتمر الأطراف السابق كي يقوم بأمور منها النظر في التقدم الذي يحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية والإنجازات المؤدية الى تحقيق هدف ٢٠١٠ بما يتمشى وبرنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعدد السنوات (المقرر ٣٠/٧ ٢٣). وعلى الرغم من أن أجل هذا الفريق ليس محددا صراحة في المقرر، في سبيل امكان النظر في التقدم المؤدي الى عام ٢٠١٠، ومع مراعاة الحلول الكفيلة بالتغلب على عوائق التنفيذ وهي حلول يمكن أن تتطلب سلسلة من التدخلات على فترة من الزمن، فإن الفريق العامل قد يحتاج الى أن يجتمع قبل الاجتماعين التاسع والعشرين لمؤتمر الأطراف بالإضافة الى الاجتماع الحالي. ومن ناحية بديلة أخرى يمكن وضع ترتيبات كي تتصدى هيئات تابعة أخرى لمسائل المتعلقة باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

٧٣ إن برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعدد السنوات حتى عام ٢٠١٠ يشمل بنودا بشأن التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم الذي يحرز نحو هدف ٢٠١٠ والغايات الإنمائية للألفية وتقدير الآليات التي تساند التنفيذ (مثلا الآلية المالية وآلية تبادل المعلومات وبناء القدرة) لكل من اجتماعات مؤتمر الأطراف. ويمكن استعمال جدول مقترن للنظر في هذه الآليات والقضايا من جانب مؤتمر الأطراف وارد في المرفق الثالث ويمكن استعماله لارشاد جداول أعمال الأفرقة العاملة القادمة.

٧٤ بذلك قد ترغب الأطراف في تكليف الفريق العامل بالاجتماع بين دورات الانعقاد حتى عام ٢٠١٠ كي يناقش أمورا منها القضايا الاستراتيجية التي تساند التنفيذ التي يتبعها المرفق الثالث. وفي ذلك الوقت قد تختار أن تعيد تقييم هل هيئات القائمة تملك القدرة على مساندة الاحتياجات الناشئة والمسائل المستجدة في الاتفاقية بينما تنتقل الاتفاقية من وضع

السياسة العامة الى تتنفيذ تلك السياسة. والنظر في الحاجة الى ايجاد هيئة دائمة بشأن التنفيذ، لا سيما في ضوء أية تغييرات تدخل على الوتيرة الزمنية لعقد اجتماعات مؤتمر الأطراف.

- ٧٥ في سبيل تحديد الحاجة الى هيئة فرعية اضافية قد ترغب الأطراف في أن تقوم بتقدير عن كثب لأدوار الهيئات الموجودة وتبين ما يوجد من فجوات. فالهيئة الفرعية مثلا تعالج أساسا المسائل العلمية والتقنية، بينما الأفرقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية تعالج المسائل ذات الطبيعة السياسية العالية، بسبب آثارها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية. والقضايا مثل الموارد المالية والاتصالات والتعليم وتنمية الجمهور، والمادة ٦، والتقارير الوطنية وعمليات الانقافية، والميزانية والتعاون، فلم تعالج مع ذلك على نحو استراتيجي من جانب أية هيئة فرعية وحيدة ولا تتم معالجة التنفيذ على الصعيد العالمي أو الوطني. وكثيرا من هذه القضايا ينظر فيها في الوقت الحاضر الفريق العامل كجزء من عملية استعراض تنفيذ الانقافية.

١٣ - التعاون الاقليمي

- ٧٦ إن مزيدا من التركيز على الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والشبكات والآليات يمكن أن يلعب دورا هاما في معالجة مسائل الكفاءة والمشاركة وبناء القدرة. إن الاجتماعات الاقليمية يمكن أن تكون عاملأ للشروع في المناقشات واعداد مشاريع المقررات لمؤتمرات الأطراف ولتفسير المقرر في السياق الاقليمي. ويمكن أيضا استعمالها كبرنامج لتقاسم المعلومات وبناء القدرة، وللحفز الأنشطة الاقليمية التي تسهم في تنفيذ الانقافية. وعلى غرار ذلك فإن الشبكات الاقليمية والآليات الاقليمية يمكن أن تعزز وتسهل التعاون وتقاسم المعرفة بين نقاط الاتصال الوطنية وكذلك تسهل الانسجام بين السياسات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتشريعات والخطوات الخاصة بهذا الموضوع. ونظرا للطبيعة العابرة للحدود للتنوع البيولوجي فإن الشبكات والأنشطة الاقليمية دون الاقليمية يرجح أن تزداد صلتها بالانقافية بينما تنتقل الانقافية من مرحلة السياسة العامة الى مرحلة تنفيذ تلك السياسة.

- ٧٧ إن احتمالات قيام الشبكات وال الاجتماعات التحضيرية الاقليمية بتسهيل تنفيذ الانقافية أمر قد اعترف به مؤتمر الأطراف: فالمقرر ٢٠/٥ يدعو الأطراف الى المشاركة النشطة في أنشطة دون اقليمية واقليمية مناسبة وكذلك يدعو الأمين التنفيذي، بشرط توافر الإسهامات الطوعية الالزامية، الى تسهيل اشراك تلك الأنشطة دون الاقليمية واقليمية من جانب الأطراف من البلدان النامية؛ والمقرر ٢٧/٦ يشجع الأطراف على وضع آليات وشبكات دون الاقليمية واقليمية لمساعدة تنفيذ الانقافية، بينما يركز القرار ٣٣/٧ على أهمية الاجتماعات الاقليمية التحضيرية ويطلب من الأمين التنفيذي وضع الترتيبات الالزامية ل تلك الاجتماعات قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

- ٧٨ وعلى الرغم من المقررات السابقة، لم تتح الا مساندة محدودة للأنشطة الاقليمية من خلال الصناديق الاستثمارية للانقافية (المقرر ٣٤/٧). وبالاضافة الى ذلك فإن الأنشطة الاقليمية مستمرة في ملائمة عراقيل بسبب محدودية التمويل والطبيعة المخصصة لعلاقتها بعمليات الانقافية وفي بعض الحالات بسبب عدم وجود آلية اقليمية للتسيق. ونظرا لأهمية الاجتماعات التحضيرية والشبكات الاقليمية قد ترغب الأطراف في تعزيز المقررات السابقة وأن تطلب معرفة نقاط الاتصال الاقليمية والمؤسسات الاقليمية لكل منطقة للمساعدة على التسيق الاقليمي لل الاجتماعات وعلى تنفيذ الانقافية وأن تطلب من الأمين التنفيذي أن يعقد ويخدم على الأقل اجتماعا واحدا ما بين الدولات في كل منطقة تحضيرا لمؤتمر الأطراف، وأن يشجع التعاون الاقليمي. غير أن الأطراف إذ تفعل ذلك سوف تحتاج الى كفالة الأموال الطوعية الالزامية لتعطية تكاليف الاجتماعات أو الى الموافقة على تخصيص تمويل من الميزانية الأساسية لل الاجتماعات الاقليمية التحضيرية في المناطق التي يسود فيها عدد البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وأخيرا يمكن تشجيع الأطراف على

المضي في تنفيذ المقرر ٢٧/٦ بمساندة ايجاد وتطوير شبكات وآليات اقليمية، ويمكن أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بتجميع ونشر المعلومات بشأن الشبكات والأنشطة الاقليمية الموجدة.

٤- الأمانة

-٧٩ إن عمليات الاستعراض قد تبيّنت أن أكبر تحدي تواجهه الأمانة هو مقدرتها المحدودة على تحمل عبء العمل المتتامي على عاتقها. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت ويجري اتخاذها لتخفيف عبء العمل على جميع هيئات الاقافية فإن عبء العمل على الأمانة لا يزال يتزايد، ومرد ذلك أساسا هو زيادة عدد الاجتماعات الحكومية الدولية. والوسيلة الرئيسية لمعالجة هذه المسألة هي كفالة توفير الموارد البشرية والمالية الواقية للأمانة للقيام بوظائفها. وقضية الموارد البشرية يمكن معالجتها جزئيا بتحسين اجراءات تعيين الموظفين والممارسات المعمول بها في الأمانة. والاستعراض والتقييم المقترنين للترتيبات الادارية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تسهم في تحسين تلك الممارسات (المقرر ٣٣/٧). ويمكن أيضا تعزيز امكانية الأمانة إذا قدمت الأطراف اسهاماتها المالية في الموعد اللازم، ونظرت في تقديم موارد مالية أو بشرية اضافية إلى الأمانة.

-٨٠ إن قدرة الأمانة على تقييم وتسهيل التنفيذ يمكن زيادتها إذا زادت الأطراف من العناية التي توليها لتقديم اسهامات تقنية بما في ذلك تقديم ترشيحات لأفرقة الخبراء التقنيين، والتقارير الوطنية وغير ذلك من المعلومات التي يطلبها مؤتمر الأطراف أو تطلبها الأمانة. وهذه الامسهامات يمكن أن تتزايد في المستقبل إذا ما تم تنسيق نظام الاخطارات مما يخفف العبء الواقع على كاهل نقاط الاتصال الوطنية.

-٨١ أثير موضوع آخر خلال الاستعراض وهو دور الأمانة في اداء المشورة التقنية للأطراف، لا سيما فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتصلة بالتنوع البيولوجي ووضع السياسات الوطنية والتشريعات الوطنية، واتمام التقارير الوطنية. وفي الوقت الحاضر لا تملك الأمانة تقويضا أو قدرة على الاستجابة لطلبات الأطراف الرامية إلى الحصول على مساعدة تقنية. والفقرة ١ (هـ) من المادة ٢٤ من الاتفاقية تبيّن مع ذلك أن من ضمن مهام الأمانة القيام بالوظائف الأخرى التي يمكن أن يحددها مؤتمر الأطراف.

-٨٢ إن الأمانة، بوصفها الهيئة الادارية للاتفاقية، توجد في موقع ملائم لاسداء بعض أنواع المساعدة التقنية للأطراف. فهي تملك علاقات نامية مع نقاط الاتصال الوطنية ومعرفة متعمقة بالجوانب الموضعية والاجرائية للاتفاقية. وهي أيضا الهيئة الوحيدة المخصصة لتسهيل تنفيذ الاتفاقية على أساس تخصيص كل وقتها لذلك. وأسوة بأمانات الاتفاقيات الأخرى بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الفلورا والفونا الأبدة (Wild) المعرضة للمخاطر، واتفاقية بازل والتحكم في التحركات عبر الحدود للنفايات الخطرة والتخلص منها وبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستند طبقة الأوزون، يمكن أن تلعب الأمانة دورا هاما في تسهيل تنفيذ الاتفاقية باسداء المشورة التقنية للأفراد، وهي حاجة سوف تتزايد على الأرجح بينما تنتقل الاتفاقية من مرحلة وضع السياسة العامة إلى تنفيذ تلك السياسة.

-٨٣ مع مراعاة أن النقص في القدرة كما تم تبيّنه هو أحد العوائق الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية فكون ٨٥ طرفا لا يزال عليها أن تضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بالتنوع البيولوجي، وأن أربعة بلدان فقط قدمت تقاريرها الوطنية الثالثة في موعد ١٥ مايو ٢٠٠٥ الذي كان هو الموعد الأقصى، فإن مؤتمر الأطراف قد يرغب في اتباع المثال الذي عملت به اتفاقيات أخرى واعطاء الأمانة تقويضا واعطائي الوسائل كي تكون أشد نشاطا في مجال تسهيل تنفيذ الأعضاء لالتزاماتها، خصوصا فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والتشريعات والتقارير الوطنية واسداء المساعدة المباشرة للأطراف بناء على طلبها. يمكن أن يحدث ذلك على أساس فردي أو من خلال ورش ومبادرات اقليمية.

-٨٤ يمكن أن تتدبر الأمانة مثل تلك المساعدة التقنية مباشرة إلى الأطراف أو تدبّر اسدائها من جانب منظمات أو أطراف أخرى. والأطراف والمنظمات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديها أيضا خبرة تقنية يمكن تعبيتها لمساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وبذلك فإن الفريق العامل يمكن أن يرغب أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يستكشف إمكانيات اداء المنشورة التقنية للأطراف من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات والأطراف الأخرى ذات الصلة.

-٨٥ يمكن أيضا تشجيع الأمانة على أن تكون أكثر نشاطا فيما يتعلق بترويج المعلومات والتعاون في سبيل تعزيز التضامن مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة، مع تقاضي ازدواجية الجهود وتعزيز التنفيذ الذي يشمل شتى قطاعات الاتفاقية.

١٥ - نقاط الاتصال الوطنية

-٨٦ ليس ل نقاط الاتصال الوطنية في الوقت الحاضر تقويض رسمي. وفي سبيل توضيح وظيفتها وجعل دورها مشروع على الصعيد الوطني قد ترغب الأطراف في أن تحدد تقويضا لها. ويمكن أن يكون ذلك انعكاسا للتقويض المستعمل لتقدير نقاط الاتصال الوارد في القسم الثالث أعلاه، الذي تم تحديده على أساس بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية والمقررات التي تشير إلى نقاط الاتصال الوطنية.

-٨٧ إن نقاط الاتصال الوطنية التي تبيّنها الأطراف ليست دائما هي الناس ولا تتمي دائما إلى المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ونظرا لأهمية دور نقاط الاتصال في ترجمة المفاهيم العالمية إلى التنفيذ الوطني، وتغذية المعلومات المرتدة إلى الأمانة، قد يؤدي ذلك إلى تأخيرات وفجوات وتضاربات في تنفيذ الاتفاقية. وبذلك قد يرغب الفريق العامل في أن يوصي مؤتمر الأطراف بتشجيع الأطراف على كفالة أن تكون نقاط الاتصال الوطنية التي تم تبيّنها والمؤسسات التي تمتّلها تلك النقاط أن تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تسهيل وتعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

-٨٨ إن فعالية نقاط الاتصال الوطنية يمكن تعزيزها من خلال بناء القدرة وإنشاء الظروف الكفيلة بنقل التكنولوجيا وتنسيق شؤون التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء لجان وطنية شاملة لشتي القطاعات وشتي أصحاب المصلحة، لتنسيق التنفيذ الخاص بالاتفاقية، أمر يمكن أن يساعد على تخفيف العبء الواقع على نقاط الاتصال الوطنية وتعزيز التعاون والتنفيذ الشامل لعدة قطاعات في ظل الاتفاقية.

١٦ - التقارير الوطنية

-٨٩ بموجب المادة ٢٦ من الاتفاقية يلتزم كل طرف بأن يقدم تقارير عن التدابير التي اتخذها لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفعالية تلك التدابير في الوفاء بأهداف الاتفاقية. وعلى الرغم من هذا الالتزام هناك فقط ٦٤ في المائة من الأطراف قدمت تقريرها الوطني الثاني وأربعة فقط من التقارير وردت في حدود الموعد الأقصى الذي كان ١٥ مايو ٢٠٠٥ للتقدير الوطني الثالث. وبالإضافة إلى ذلك على الرغم من أن عدة تقارير تقدم معلومات مفيدة، إلا أن إسهامها الاحتمالي في تنفيذ التدابير والفعالية للاتفاقية ووضع ارشادات من مؤتمر الأطراف، أمر لم يتحقق. وبذلك فإن القرار ٢٥/٧ الذي صدر عن مؤتمر الأطراف قد طلب من الأمين التنفيذي أن يراجع الشكل الوطني الموجود للتبلغ بقصد جعل هذا التبلغ مرتبطة ارتباطاً أوضح بطار تقييم التقدم المحرز نحو هدف ٢٠١٠، مع تخفيف عبء التبلغ وتنسيق الشكل مع الأشكال المعمول بها في اتفاقيات أخرى متصلة بالتنوع البيولوجي. والخيارات لتحسين الشكل وتعزيز تقديم البيانات في الموعود المطلوب

والقيام بالتحليلات وباستعمال التقارير الوطنية أمور ستعالجها الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/10 التي هي مذكورة من الأمين التنفيذي عن آليات التبليغ تحت ظل الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى.

١٧- برامج العمل والارشادات والأدوات

بينما توجد دلائل على أن نظام برامج العمل والارشادات والأدوات التي استحدثت بموجب الاتفاقية قائم بتسهيل تنفيذها، فإن الدرجة التي يقوم فيها بهذا التسهيل يصعب تحديدها. ووقع برامج العمل والارشادات والأدوات في كل مناقشة متى سيكون لدى الأطراف مزيد من الخبرة في تنفيذ الاتفاقية. ومن المسائل الرئيسية التي يمكن التصدي لها فورا مع ذلك هي الحاجة إلى دخال القطاعات المختلفة في تنفيذ الاتفاقية من خلال برامج العمل وكذلك ادماج اعتبارات التوعي البيولوجي في الارشادات والأدوات التي تستعملها بشكل منظم القطاعات المختلفة. والقيام بتحليلات للفجوات في كل برنامج عمل وذلك قبل استحداث أدوات جديدة يمكن أن تساعد على تبيان الفرص للتعاون بما في ذلك فرص التعاون مع قطاعات أخرى والحد من الأزدواجية وتركيز عمل الاتفاقية على المجالات التي توجد فيها فجوات. هذه المسألة هي موضوع مزيد من المناقشة في الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/1/3/Add.2.

١٨- الاستعراض المستقل للاتفاقية

٩٠- كما هو مبين في القسم الثاني أعلاه، أجرى مؤتمر الأطراف عددا من الاستعراضات الداخلية لعمليات الاتفاقية أدت إلى تحسينات في كفاءة التنفيذ وفعاليته. ومؤتمر الأطراف مع ذلك لم يطلب أبدا استعراضا خارجيا لعمليات الاتفاقية. والقيام باستعراض خارجي مستقل يقوم على أساس لقاءات مع نقاط الاتصال الوطنية وجهات أخرى ضالعة في تنفيذ الاتفاقية واستعراض المواد المنشورة والمناقشات على الانترنت والورش أمر يمكن أن يجمع بين التقييمات المتعارضة لوقع وفعالية كل عملية من عمليات الاتفاقية وبين تحليل العمليات بأكملها. ويمكن أن يساعد ذلك على أن تتبين بشكل موضوعي القضايا وأوّل الخطوات التي قد لا تكون بادية للعيان للذين يعملون في نطاق عمليات الاتفاقية أو التي يمكن أن تكون قد فاتت عمليات الاستعراض الداخلية الأقل تقييما. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا على إضافة مصداقية للاتفاقية بوصفها أداة لتحقيق الوفاق العالمي على بناء التوعي البيولوجي وتحقيق عملية المراجعة الكاملة للعمليات المتبقية حتى عام ٢٠١٠. واقتراح القيام باستعراض مستقل قدم إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف من فريق من الأطراف، غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه في ذلك الوقت. وفي حالة ما إذا قرر الفريق العامل أو قرر مؤتمر الأطراف أن هذا الموضوع ينبغيمواصلة البحث فيه، فإن شروط التكليف للقيام باستعراض خارجي مقدمة في المرفق الرابع في صفحة ٤١ أدناه.

التنزيل ألف

تحليل فعالية هيئات الاتفاقية في الوفاء بتكليفاتها مؤتمر الأطراف

إن المادة ٢٣ من الاتفاقية أنشأت مؤتمر الأطراف. والوظيفة الرئيسية لمؤتمر الأطراف هي أن يبقى قيد الاستعراض تنفيذ الاتفاقية. ووظائفه المحددة كما هي موصوفة في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢٣ مبينة في الجدول ١.

الجدول ١: تقييم فعالية مؤتمر الأطراف في الوفاء بتكليفيه

القضايا المعلقة وتحليلها	الخطوات المتخذة للوفاء ب مهمتها	وظيفة مؤتمر الأطراف (المادة ٢٣)
		أن يبقى قيد الاستعراض تنفيذ الاتفاقية (الفقرة ٤):
<p>امكان مساهمة المعلومات الواردة في التقارير في تقييم الوضع القائم في التنفيذ وفي فعالية الاتفاقية وفي وضع ارشادات من مؤتمر الأطراف أمر لم يتحقق.</p> <p>كما لوحظ في المقرر (١٥/٧) (٣)، يحتاج الأمر إلى مزيد من الجهود لربط اطار التبليغ بشكل أوضح بطار تقييم التقدم المحرز نحو ادراك هدف ٢٠١٠، وتحفيض عبء التبليغ وتحقيق الانسجام والتيسير بين شكل التبليغ والأشكال المعمول بها في اتفاقيات أخرى متصلة بالتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WGRI/1/9 &10).</p>	<ul style="list-style-type: none"> وضع مؤتمر الأطراف خطوطا ارشادية ومواعيد قصوى للتقارير الوطنية الأول والثاني والثالث (المقررات ١٧/٢ و ١٩/٥ و ٢٥/٦ و ٢٥/٧) ووافق على أن هذه التقارير ستقدم إلى الاجتماعات العادية بترتيب تبادلي، أي مع ترك اجتماع بين كل اجتماعين (١٩/٥). وقام الأمين التنفيذي باعادة النظر في الاطار الثالث للتبلیغ بقصد ربطه على نحو أشد وضوحا بطار تقييم ما يحرز من تقدم نحو ادراك هدف ٢٠١٠ (المقرر ٢٥/٧). تجميع التقارير الأول والثاني نظر فيه مؤتمر الأطراف وأسهما في الخطة الاستراتيجية. دعا مؤتمر الأطراف إلى تقديم تقارير موضوعية عن القضايا التي ينبغي أن ينظر فيها بعمق في الاجتماعات القادمة والتي وضعت الأمانة بالنسبة لها أشكالاً معينة (المقررات ١٩/٥ و ٢٥/٦ و ٥/٦). ونظرت في ذلك الاجتماع التقارير المقدمة في الوقت المطلوب كي ينظر فيها الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف. ينظر مؤتمر الطرف في كل اجتماع من اجتماعاته في التقارير الواردة من جميع هيئاته الفرعية. 	ايجاد شكل وفترات زمنية لتقديم التقارير الوطنية والنظر في التقارير التي تقدمها الأطراف والهيئات الفرعية (الفقرة ٤ (أ))
<p>على الرغم من أن مؤتمر الأطراف ينظر في توصية الهيئة الفرعية فإن التوصيات لا تقوم دائمًا على الاعتبارات العلمية والتكنولوجية وحدها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> كثيراً ما يؤسس مؤتمر الأطراف مقرراته على التوصيات المقدمة من الهيئة الفرعية. طلب مؤتمر الأطراف السادس من الهيئة الفرعية أن تقدم مقتراحات عن كيفية تحسين جودة مشوراتها كي ينظر في ذلك المؤتمر السابع للأطراف (المقرر ٢٧/٦ باء). 	استعراض المشرورة العلمية والتكنولوجية بشأن التنوع البيولوجي المقدمة من الهيئة الفرعية للمشرورة العلمية والتكنولوجية (الفقرة ٤ (ب))
<p>إن النظر في البروتوكولات يخرج عن نطاق هذا الاستعراض.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تم اقرار بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية وفقاً للمادة ٢٨. لم تدخل أية تعديلات على البروتوكول. 	النظر في البروتوكولات واقراراتها حسب المطلوب وفقاً للمادة ٢٨ (المادة ٢٣ (٤ ج)) والنظر في التعديلات على أي بروتوكول

وتقديم توصيات الى الأطراف بشأن البروتوكول طبقاً لذلك (الفقرة ٤ (ه))		
<ul style="list-style-type: none"> إن النظر في التعديلات يخرج عن نطاق هذا الاستعراض. 	<ul style="list-style-type: none"> لم تدخل أية تعديلات. 	<p>النظر في التعديلات واقرارها حسب المطلوب التي تدخل على الاتفاقية وعلى مرافقها، وفقاً للمادتين ٢٩ و ٣٠ (الفقرة ٤ (د))، وعلى المرفقات الإضافية وفقاً للمادة ٣٠ (الفقرة ٤ (ج))</p>
<p>منذ الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف عقدت اجتماعات بين الدورات بشأن القضايا المتعلقة بالتنفيذ بين كل اجتماعين متتالين لمؤتمر الأطراف. سيعقد الاجتماع القادم من هذه الاجتماعات وهو اجتماع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية.</p> <p>لم يقم أحد بالتصدي بصفة منتظمة أو استراتيجية لقضايا مثل الموارد المالية والاتصالات والتعليم وتنمية الجمهو، والمادة ٦ والتقارير الوطنية وعمليات الاتفاقية والميزانية والتعاون.</p>	<p>أنشأ مؤتمر الأطراف الفريق العامل المعنى بالسلامة الأحيائية (٢٥/٥)، والفريق العامل المعنى بالحصول وتقاسم المنافع (المقرر ٢٦/٥)، والفريق المعنى بالمادة ٨(ي) وما يتصل بها من أحكام (المقرر ٩/٤) واللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة (المقرر I/3 EM) والفريق العامل المعنى بالمناطق المحمية (المقرر ٢٨/٧) والفريق العامل المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية (المقرر ٣٠/٧).</p> <p>أنشأ مؤتمر الأطراف كذلك الاجتماع الذي يعقد بين دورات الانعقاد بشأن عمليات الاتفاقية (المقرر ١٦/٤)، والاجتماع المفتوح العضوية بين دورات الانعقاد بشأن الخطة الاستراتيجية والقارير الوطنية وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي (المقرر ٢٠/٥) والاجتماع المفتوح العضوية بين دورات الانعقاد عن برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٢٨/٦)، لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنفيذ وبعمليات الاتفاقية. والاجتماع ما بين الدورات المتعلقة بعمليات الاتفاقية قد نظر في انشاء الهيئة الفرعية المعنية بالتنفيذ (UNEP/CBD/ISOC/2) لكنه اتفق على تحسين ما يوجد من هيئات قبل انشاء أية هيئة جديدة</p>	<p>إنشاء هيئات فرعية لا سيما لتقديم المشورة العلمية والتقنية حسبما يعتقد أن الأمر لازم، لتنفيذ الاتفاقية (الفقرة ٤ (ر)).</p>
<p>ان التعاون مع الاتفاقيات الأخرى مقصور على عدد الاتفاقيات الموجودة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وهو أمر ينبغي تعزيزه لا سيما فيما يتعلق بالبرامج المواضيعية للعمل والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات (انظر ٥/١ (UNEP/CBD/WGRI/1/5))</p>	<p>نم عقد اتفاقيات تعاون وأو برامج عمل مشتركة مع أمانات الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.</p> <p>أنشئ فريق اتصال بأمانات اتفاقيات ريو الثلاث (المقرر ٢٠/٦(١٢)) وفريق اتصال بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المقرر ٢٦/٧(٢٢)).</p> <p>أنشئ تعاون مع اتفاقيات ومنظمات أخرى (انظر ٥/١ (UNEP/CBD/WG-RI/1/5)).</p>	<p>الاتصال من خلال الأمانة بالهيئات التنفيذية التابعة للاتفاقيات التي تعالج شؤونها تنظيمياً اتفاقية التنوع البيولوجي بقصد ايجاد اشكال مناسبة من التعاون (الفقرة ٤ (ج)).</p>
<p>ان المقررات ٢٠/٥ و ٢٧/٦ و ٣٣/٧ تدعوا الى مساندة التنسيق الاقليمي والتعاون الاقليمي غير أن مساندة الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والمبادرات والآليات الاقليمية كانت محدودة.</p>	<p>أنشأ مؤتمر الأطراف سبعة برامج عمل مواضيعية وكذلك أنشأ عملاً بشأن عدد من القضايا المشتركة بين عدة قطاعات لتسهيل تنفيذ الأطراف لاتفاقية. وقام أيضاً بوضع الأدوات الكفيلة بتسهيل تنفيذ الاتفاقية وأصدر الإرشادات إلى هيئاتها الفرعية وإلى الأمانة وإلى الآلية المالية وإلى آلية تبادل المعلومات وإلى الأطراف.</p> <p>استعرض مؤتمر الأطراف ونفع عمليات الاتفاقية وبرنامج عملها (المقررات ٣/٤ و ٤/٦ و ٥/٥ و ٦/٤ و ٦/٦ و ٧/٦ و ٩/٣).</p>	<p>النظر في القيام بأية خطوات اضافية تكون مطلوبة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية في ضوء الخبرة المكتسبة في التشغيل (الفقرة ٤ (ط)).</p>

<ul style="list-style-type: none"> ان تسهيل مشاركة صغار الوفود أمر لم يعالج بعد (المقرر ٢٧/٦). وهنالك أفعال أخرى يمكن اجراؤها لتحسين انجاز أهداف الاتفاقية وهي تشمل: مزيدا من شراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية وشراك القطاع الخاص الذي كان بصفة خاصة محدودا. تحديد اطار شامل لاستعراض الاتفاقية. 	<ul style="list-style-type: none"> أقر مؤتمر الأطراف الخطة الاستراتيجية (المقرر ٢٦/٦) وكذلك اطرا لتقدير ما يحرز من تقدم نحو انجاز الخطة الاستراتيجية (٣٠/٧) وأقر كذلك برنامج العمل المتعدد السنوات الذي يضم استعراضا متعمقا للعمل الجاري في المجالات المواضيعية والمجالات المشتركة بين عدة قطاعات (المقرر ٣١/٧). أنشأ مؤتمر الأطراف ترتيبات تعاونية مع المنظمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي (المقرر ٢٠/٦ و ٢٦/٧) وأشرك في أنشطته المجتمع المدني كما أشترك في عمليات الاتفاقية مجتمع السكان الأصليين والمحليين. 	
<ul style="list-style-type: none"> الاتفاق على الفقرة ١ من القاعدة ٤٠ بشأن التصويت على المقررات المواضيعية لا يزال أمرا معلقا. 	<ul style="list-style-type: none"> أقر مؤتمر الأطراف (المقرر ١/١) وقام بتنقيح (المقرر ٢٠/٥) قواعد الاجراءات الخاصة بالمؤتمرات نفسه وما لم يقرر غير ذلك من مؤتمر الأطراف فان تلك القواعد، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية المحددة سوف تطبق - بعد ادخال التعديلات الشكلية الازمة - على الهيئات الفرعية. ينبغي استعراض القاعدة ٤ الخاصة بالتراث الزمني لل المجتمعات في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (المقرر ٧/٨(٣٣/٧)، وكذلك ادخال تعديلات على القاعدة ٢١ بشأن انتخاب أعضاء المكتب وشروط خدمتهم (المقرر ٧/٧(٣٢/٧)). بموجب المقررين ١٦/٤ و ٢٠/٥ أقر مؤتمر الأطراف ونفع "طريقة تشغيل" خاصة بالهيئة الفرعية. 	<p>الاتفاق على القواعد واعتماد القواعد الإجرائية الخاصة بالمؤتمرات نفسه وبإية هيئة فرعية يمكن أن ينشئها المؤتمر (الفقرة ٣).</p>
<ul style="list-style-type: none"> ان الاتفاق على القضايا المتصلة بالاسهامات المالية من الأطراف (الفقرة ٤) والتصويت على الميزانية (الفقرة ٦) والقواعد المالية أمور لا تزال معلقة. 	<ul style="list-style-type: none"> أقر مؤتمر الأطراف (مقرر ٦/١) وعدل (مقرر ١/٣) القواعد المالية لادارة الصندوق الاستثماري لاتفاقية التنوع البيولوجي، التي يقوم بتمويل وظائف الأمانة. ان هذه القواعد باستثناء التعديل للفقرة الفرعية ٥(و) تطبق - بعد ادخال التعديلات الشكلية الازمة - على الصندوق الطوعي الاستثماري الخاص للاسهامات الطوعية الاضافية للميزانية الرئيسية للأنشطة المعتمدة تحت طل اتفاقية التنوع البيولوجي والصندوق الطوعي الاستثماري الخاص لتسهيل مشاركة الأطراف في عمليات الاتفاقية (المقرر ٢٤/٣). في كل اجتماع عادي يقر مؤتمر الأطراف ميزانية للفترة القادمة حتى الاجتماع العادي التالي (المقررات ٦/١، ٦/٢، ٢٩/٦، ٢٤/٥، ١٧/٤، ٢٤/٣، ٢٠/٢، ٣٤/٧). 	<p>الاتفاق على القواعد المالية واقرار تلك القواعد وهي القواعد التي تحكم تمويل الأمانة وكل اجتماع عادي، والأخذ بميزانية للفترة المالية حتى الاجتماع العادي التالي (الفقرة ٣)</p>

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

ان الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أنشئت بموجب المادة ٢٥ لتقديم مؤتمر الأطراف حسب مقتضى الحال وكذلك الهيئات الفرعية الأخرى بالمشورة الالزام في الأوان اللازم فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. والوظائف المحددة الواقعة على عائق الهيئة الفرعية مبينة خطوطها العريضة في الجدول ٢.

الجدول ٢ : تقييم فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الوفاء بتكليفها

القضايا المتعلقة وتحليلها	الخطوات المتخذة للوفاء ب مهمتها	وظيفة الهيئة الفرعية (المادة ٢٥)
<p>• خصصت الهيئة الفرعية وقتا محدودا للنظر في التقييمات التي وضعتها الأفرقة المخصصة من الخبراء التقنيين والاتفاقيات والمؤسسات والمنظمات المشاركة.</p> <p>• نحتاج الهيئة الفرعية إلى اعطاء أولويات لتبنين أنشطة البحث والتقييم الالازمة لتسهيل تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف ٢٠١٠.</p> <p>• إن التقييم العلمي والتقني للوضع القائم في التنوع البيولوجي من المتوقع أن يتزايد بعد أن يتم وضع اطار تقييم التقدم المحرز نحو ادراك هدف ٢٠١٠ وادراجه في برامج العمل وفي التقارير الوطنية.</p> <p>• إن النظرة العامة العالمية إلى التنوع البيولوجي، وهي نشاط سانده الاجتماع السابع للهيئة الفرعية والاجتماع المفتوح العضوية بين دورات الانعقاد بشأن الخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية، توفر تقييمات للوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي. ويجري اعداد نظرة عالمية ثانية إلى التنوع البيولوجي لنشرها قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (المقرر ٣٠/٧ (٥)). وأصدرت الهيئة الفرعية ارشادات عن محتوى تلك النظرة (التوصية ٦/١٠).</p>	<p>• استجابة للمقرر ٢٠/٥ (٢٦) والتوصية ١٥/٦ قامت الهيئة الفرعية بعد من التقييمات الرائدة (الوضع القائم والنتائج في التنوع البيولوجي للغابات، والوضع الاجتماعي الاقتصادي والوضع الابيولوجي للأنواع الغربية الغازية على الأنظمة الابيولوجية الجزرية والأنظمة الابيولوجية للمياه الداخلية؛ والترابط بين التنوع الابيولوجي وتغير المناخ، ووضع طرائق للتقييم السريع للتنوع الابيولوجي للأنظمة الابيولوجية للمياه الداخلية وللتنوع الابيولوجي البحري والساحلي. ووضعت أيضا طرائق ومنهجيات للتقييم العلمي (التوصية ٢/١٠).</p> <p>• استعرضت الهيئة الفرعية تقييم الألقية للأنظمة الابيولوجية (المقرر ٦/٧، التوصية ٣/١٠).</p> <p>• أتمت الهيئة الفرعية التقارير بشأن الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات الواقعة على التنوع الابيولوجي بالنسبة لجميع برامج العمل المواضيعية، التي سيجري تحديثها عندما يتم استعراض كل برنامج قبل عام ٢٠١٠.</p> <p>• بناء على توصية من الهيئة الفرعية أقر مؤتمر الأطراف اطارا للتقييم ما يحرز من تقدم نحو هدف ٢٠١٠، بما في ذلك مجموعة من المؤشرات لقياس الوضع القائم والاتجاهات في التنوع الابيولوجي (التوصية ١٣/٩، التوصية ٣٠/٧) وتقوم الهيئة الفرعية في الوقت الحاضر بتوحيد الاطار الالازم كي ينظر فيه الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (المقرر ٣٠/٧، التوصية ٤/١٠ و ٥/١٠).</p>	<p>تقديم التقييمات العلمية والتقنية عن الوضع القائم في التنوع الابيولوجي (الفقرة ٢ (أ))</p>
<p>• إن الهيئة الفرعية لم تقم بعد باعداد التقييمات العلمية والتقنية للآثار التي ترتب على أنواع التدابير التي اتخذت وفقا لأحكام الاتفاقية.</p> <p>• ان وقع الأنواع المحددة من التدابير يصعب للغاية</p>		<p>اعداد تقييمات علمية وتقنية لآثار أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية (الفقرة ٢ (ب))</p>

<p>تحديدها؛ ومع ذلك فإن الواقع الشامل للتدابير سيجري تقييمه من خلال الاطار المتعلق بتقييم ما يحرز من تقدم نحو ادراك هدف ٢٠١٠ ويحمل أيضاً أن يتم ذلك في الاستعراضات المستقبلية لبرامج العمل.</p>		
<p>تبينت الهيئة الفرعية بعض التكنولوجيات للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، غير أن موضوع هل حدثت تكنولوجيات ابتكارية ومتمشية مع آخر التطورات هو أمر لا يزال مطروحاً للمناقشة.</p> <p>بينما تدخل الاتفاقية مرحلة تطبيقها، فإن المساعدة والتدريب على تطبيق الأدوات والتكنولوجيات المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني والإقليمي دون الإقليمي ينبغي أن تزداد لكافلة امكان استعمال التكنولوجيات والدراءة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ان العمل في ظل الهيئة الفرعية قد أدى إلى وضع مشورة تقنية بشأن تحفيض وإنشاء وادارة المناطق المحمية (CBD Technical Series No. 15) وادارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية (CBD Technical Series No. 14)، وادارة أنظمة وطنية للمناطق المحمية البحرية والساحلية (CBD Technical Series No. 13) وتربيه الأحياء البحرية على نحو مستدام (CBD Technical Series No. 12) وتسهيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (CBD Technical Series No. 9) والادارة المستدامة للموارد غير الخشبية للغابات (CBD Technical Series No. 6) وتغيير المناخ والتنوع البيولوجي (CBD Technical Series No. 10). إن العمل في ظل الهيئة الفرعية قد أدى إلى وضع مشورة تقنية بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر ٦/٥) والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (المقرر ١٢/٧)، والأنواع الغريبة الغازية (المقرر ٢٣/٦)، وادماج المسائل المتصلة بالتنوع البيولوجي في تقييمات الواقع البيئي وتشريع ذلك الواقع (المقرر ٧/٦) والتنوع البيولوجي وتنمية السياحة (المقرر ٧/٤) والتدابير الحافظة (المقرران ١٥/٦ و ١٨/٧). تبينت الهيئة الفرعية تكنولوجيات للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/13) والتنوع البيولوجي للجيال (UNEP/CBD/SBSTTA/8/7/Add.1). بناء على مشورة من الهيئة الفرعية أقر مؤتمر الأطراف برنامج عمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي (المقرر ٢٩/٧). قدمت الهيئة الفرعية مشورة عن الوسائل والطرق الكفيلة بتعزيز وضع ونقل التكنولوجيات من خلال آلية تبادل المعلومات (الوصية ٧/١٠). 	<p>تبين تكنولوجيات مبتكرة وفعالة ومتمشية مع آخر التطورات وكذلك تبين الدراءة المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي واصدار ارشادات عن الوسائل والطرق الكفيلة بتعزيز وضع ونقل تلك التكنولوجيات (الفقرة ٢(ج))</p>
<p>ان تقديم المشورة بشأن البرامج العلمية كانت عملية خاصة بكل حالة.</p> <p>ان تقديم المشورة بشأن التعاون الإقليمي كان محدوداً بينما يمكن أن يساعد على تنفيذ الاتفاقية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> عقدت الهيئة الفرعية علاقات تعاونية مع الخبراء والهيئات الدولية التي تعالج المسائل العلمية والتقنية، وقدمت المشورة الى مؤتمر الأطراف بشأن ايجاد علاقات بالهيئات (انظر القسم المتعلق بالتعاون في الجدول ١ بشأن مؤتمر الأطراف) واما يسهل التعاون العلمي استعمال جداول الخبراء للمشاركة، واستعراض النظرة والمشاركة في الأفرقة المخصصة من الخبراء التقنيين (المقرر ١٦/٤). إن رئاسة مكتب الهيئة الفرعية تشارك في اجتماعات الهيئات العلمية التابعة للاتفاقيات والمؤسسات والعمليات ذات الصلة بالموضوع (المقرر ٢٠/٥). 	<p>اسداء المشورة بشأن البرامج العلمية والتعاون الدولي في مجال البحث والتنمية المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (الفقرة ٢(ج))</p>

	<ul style="list-style-type: none">• أصدرت الهيئة الفرعية مشورة عن دور آلية تبادل المعلومات في تعزيز التعاون التقني (التوصية ٧/١٠).• أصدرت الهيئة الفرعية مشورة عن شروط تكليف الأفرقة المخصصة من الخبراء التقنيين وعن جداول الخبراء (التوصية ١٤/٥).	
	<ul style="list-style-type: none">• كانت هذه الوظيفة هي الموضوع الأول الذي ركزت عليه خطوات الهيئة الفرعية.• إن الإجابات كثيراً ما تقدم في أوانها غير أنه بسبب ضيق الوقت لا تستند دائماً إلى تقييمات شاملة كما أنه قد لا تكون قائمة فقط على اعتبارات علمية وتقنية.	<p>أجابت الهيئة الفرعية إلى طلبات وأسئلة من مؤتمر الأطراف.</p> <p>الاجابة على الأسئلة العلمية والتقنية والتكنولوجية والمنهجية التي يمكن أن يطرحها مؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية على الهيئة (الفقرة ٢(٥)).</p>

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

أنشأت المادة ٢٤ أمانة كي تعمل بوصفها الهيئة الإدارية لاتفاقية. والوظائف المحددة للأمانة مبينة في الجدول ٣.

الجدول ٣: تقييم فعالية الأمانة في الوفاء بالتكليف الصادر إليها

القضايا المتعلقة وتحليلها	الخطوات المتخذة للوفاء بمهامها	وظيفة الهيئة الفرعية (المادة ٢٤)
	<ul style="list-style-type: none"> دبرت الأمانة وخدمت جميع الاجتماعات الرسمية لاتفاقية التنوع البيولوجي. 	تتبرير وخدمة المجتمعات مؤتمر الأطراف (الفقرة ١(أ))
	<ul style="list-style-type: none"> تعمل أمانة الاتفاقية بوصفها أمانة بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية. 	أداء الوظائف المسندة إليها بموجب أي بروتوكول (الفقرة ١(ب))
	<ul style="list-style-type: none"> أصدرت الأمانة تقريراً عن أدائها المالي والإداري إلى الاجتماعات الثاني (UNEP/CBD/COP/2/15) والثالث (UNEP/CBD/COP/3/32) والخامس (UNEP/CBD/COP/5/9) والسابع لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/7/10). تضعي الأمانة تقارير ربع سنوية عن تنفيذ وظائفها. نقوم الأمانة بالتبليغ عن جوانب أنشطتها في الوثائق التي تعدها قبل الاجتماعات، الخاصة بالبنود المعينة في جداول الأعمال، مثل التعاون ونقل التكنولوجيا والبرامج المواضيعية في العمل والمسائل المشتركة بين عدة قطاعات. 	إعداد التقارير عن تنفيذ الوظائف تحت ظل الاتفاقية وتقديم هذه التقارير إلى مؤتمر الأطراف (الفقرة ١(ج))
	<ul style="list-style-type: none"> شاركت الأمانة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات وفي اللجنة المشتركة بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة. وعقدت مذكرات تعاون وأو برامج عمل مشترك مع أمانات عدد من المنظمات (انظر UNEP/CBD/WGRI/1/5). أنشئ فريق اتصال مشترك بين أمانات اتفاقيات ريو الثالث (المقرر ٢٠/٦) وفريق اتصال بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المقرر ٢٦/٧). بموجب المقرر ٤/٤ عين مؤتمر الأطراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة المتولية وظائف الأمانة. والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة والأمين التنفيذي لاتفاقية قد تفاوضاً في ترتيبات إدارية بين الهيئتين، ساندها المؤتمر الرابع للأطراف (المقرر ١١/٤). ودعا مؤتمر الأطراف السابع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين التنفيذي إلى استعراض وتقديم الترتيبات التي ينظر فيها الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف. 	التنسيق مع هيئات الدولية الأخرى ذات الصلة ولا سيما الدخول في ترتيبات إدارية وتعاقدية تكون لازمة في سبيل الأداء الفعال لوظائف الهيئة (الفقرة ١(د)).
<ul style="list-style-type: none"> يمكن أن تقوم الأمانة بمزيد من تسهيل تنفيذ الاتفاقية لو كان لديها التفويض والقدرة على اداء المشورة التقنية والمساعدة التقنية إلى الأطراف. 	<ul style="list-style-type: none"> أجابت الأمانة إلى طلبات من مؤتمر الأطراف لاعداد الوثائق واجراء بحوث و القيام بمبادرات وتقديم تقارير عن الأنشطة. 	القيام بأية وظائف أخرى يحددها مؤتمر الأطراف (الفقرة ١(ه))

نقاط الاتصال الوطنية

ليس نقاط الاتصال الوطنية تكليف رسمي غير أنها، مع مراعاة التكليف الصادر إلى نقاط الاتصال الوطنية التابعة لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية وقرارات مؤتمر الأطراف التي تشير إلى نقاط الاتصال الوطنية، يمكن أن يستنتج أن الوظيفة الرئيسية لنقطة الاتصال الوطنية هي أن تكون أداة اتصال بالأمانة بالنيابة عن الطرف الذي تتنمي إليه، والمهام المحددة المستمدّة من مقررات مؤتمر الأطراف مبينة في الجدول ٤.

الجدول ٤: تقييم فعالية نقاط الاتصال الوطنية في الوفاء بالتكليف الصادر إليها

القضايا المتعلقة وتحليلها	الخطوات المتخذة للوفاء ب مهمتها	وظيفة نقاط الاتصال الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> هناك عدد محدود من العناوين الالكترونية وأرقام الفاكس التي ترفض عند استعمالها لارسال الاخطارات الازمة. لا يوجد آلية لتقييم ما إذا كان يتم توزيع المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> طبقاً لقاعدة بيانات الأمانة ان جميع نقاط الاتصال الوطنية لديها عنوان الكتروني أو رقم فاكس للاتصال بها. 	1- تلقي وتوزيع المعلومات بشأن الاجتماعات والعمل الجاري تحت ظل الاتفاقية والأنشطة الأخرى
	<ul style="list-style-type: none"> إن جميع نقاط الاتصال الوطنية أو الممثلون الآخرون عن الأطراف يساهمون في اجتماعات الاتفاقية. 	2- كفالة أن تكون الأطراف ممثّلة في اجتماعات الاتفاقية
<ul style="list-style-type: none"> إن بعض نقاط الاتصال ترشح الخبراء للمشاركة في الأفرقة العاملة المخصصة من الخبراء التقييين وعمليات التقييم وغير ذلك من العمليات التي تجري في نطاق الاتفاقية. 	<ul style="list-style-type: none"> إن عدة نقاط اتصال وطنية ترشح الخبراء للمشاركة في الأفرقة العاملة المخصصة من الخبراء التقييين وعمليات التقييم وغير ذلك من العمليات التي تجري في نطاق الاتفاقية. 	3- تبين الخبراء الذين يشاركون في الأفرقة العاملة من الخبراء التقييين المخصصّة وفي عمليات التقييم وغير ذلك من عمليات الاتفاقية
<ul style="list-style-type: none"> إن معدل الإجابة منخفض جداً وقليلاً ما يفوق ١٠%. 	<ul style="list-style-type: none"> استجابة لطلب تقديم بيانات بشأن الموضوعات التي ينبغي أن يعالجها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى باستعراض التنفيذ، قدمت ستة أطراف تعليقات منها. 	4- الاستجابة للطلبات لتقديم إسهامات من الأطراف وهي الطلبات التي تصدر عن مؤتمر الأطراف أو عن الأمانة
<ul style="list-style-type: none"> لا يوجد آلية لتقييم هل قامت نقاط الاتصال الوطنية ببذل وتعزيز جهود تعاونية. توجد حاجة إلى مساندة للتعاون بين الأطراف. 	<ul style="list-style-type: none"> إن نقاط الاتصال الوطنية أو ممثّلوها قد شاركوا في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية. ٦٢% من الأطراف التي قدمت تقريرها الوطني الثاني قالت أنها أعطت أولوية عالية للتعاون مع الأطراف الأخرى. 	5- التعاون مع نقاط الاتصال الوطنية في البلدان الأخرى لتسهيل تنفيذ الاتفاقية
<ul style="list-style-type: none"> لا توجد آلية لتحديد دور كل نقطة اتصال وطنية في التسويق والتسهيل الخاصين بالتنفيذ الوطني للاتفاقية. هناك حاجة إلى مساندة التسويق الوطني في التنفيذ. 		6- تنسيق وتعزيز وتسهيل التنفيذ الوطني للاتفاقية
<ul style="list-style-type: none"> لا يزال مطلوباً اجراء تحليل للوضع القائم في تنفيذ NABSAPs. 	<ul style="list-style-type: none"> هناك ١٠٣ من الأطراف (٥٥%) قامت بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بالتنوع البيولوجي. 	(أ) تنسيق وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطني

<ul style="list-style-type: none"> • هناك أربعة أطراف فقط قدمت تقريرها الوطني الثالث في حدود الموعد المحدد الذي كان ١٥ مايو ٢٠٠٥ 	<ul style="list-style-type: none"> • قامت ١٤٠ طرفا بتقديم تقارير وطنية و ١٢٠ (٦٤%) من الأطراف قدمت التقرير الوطني الثاني 	<p>(ب) تنسيق التقارير الوطنية وتقديمها</p>
<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد آلية لتقدير إذا كانت نقاط الاتصال قد بذلت وعززت جهوداً تعاونية. 		<p>(ج) التعاون مع نقاط الاتصال المنتمية إلى اتفاقيات أخرى</p>
<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد آلية لتقدير ما إذا كانت نقاط الاتصال قد بذلت جهداً أو عززت المشاركة مع جهات أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • إن ٥٥% من الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطني الثاني قد تعاونت مع المنظمات المتصلة بالتنوع البيولوجي إلى حد محدود. 	<p>(د) اشراك المؤسسات والمنظمات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة</p>

التذييل باء

الخطة التشغيلية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الف — عرض الخطة التشغيلية

- ١- إن الهيئة الفرعية قد أنسأتها الاتفاقية وأسندت إليها تكليفاً مبييناً في المادة ٢٥ الفقرة ٢. والخطة التشغيلية الحالية تبين الدور وتعكس الطبيعة المتغيرة لعمل الهيئة، بينما تنتقل الاتفاقية إلى مرحلة التنفيذ.
- ٢- المقصود من الخطة أن ترشد عمل الهيئة. وهي مصممة لمساندة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لاتفاقية، لا سيما هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ (المقرر ٢٦/٦) والأهداف الأخرى المتقد عليها في شتى المقررات، وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٣١/٦) وغير ذلك من الغايات العالمية مثل الغايات الإنمائية للألفية وغايات خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة.

باء — مهمة الهيئة

- ٣- هي أن تقدم لمؤتمر الأطراف حسب مقتضى الحال وللهيئات الفرعية الأخرى وفي الأوان اللازم المشورة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ولا سيما فيما يتصل بانجاز المهمة والغايات الواردة في الخطة الاستراتيجية لاتفاقية (المادة ٢٥ الفقرة ١)).

جيم — النتائج

- ٤- التقييمات العلمية للوضع القائم والاتجاهات والتهديدات الواقعة على مكونات التنوع البيولوجي (المادة ٢٥، الفقرة ٢(أ)) وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٣١/٦) والجوانب الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي كما تبيّنها الخطة الاستراتيجية لاتفاقية (المقرر ٢٦/٦)، واطار تقييم ما يحرز من تقدّم نحو ادراك هدف ٢٠١٠ (المقرر ٣٠/٧).
- ٥- التقييمات العلمية لآثار أنواع التدابير المتخذة وفقاً لأحكام الاتفاقية (المادة ٢٥، الفقرة ٢(ب)).
- ٦- تبين تكنولوجيات ابتكارية ومجدية ومتمنشية مع آخر التطورات وكذلك الدراية المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي واصدار مشورة عن الوسائل والطراائق الكفيلة بتعزيز وضع ونقل تلك التكنولوجيات (المادة ٢٥، الفقرة ٢(ج)).
- ٧- تبين القضايا الجديدة والصاعدة المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.
- ٨- تبين فرص التعاون مع البرامج العلمية وعمليات التعاون الدولي وشراك تلك الهيئات في البحث والتنمية المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (المادة ٢٥، الفقرة ٢(د)).
- ٩- الاجابة على الأسئلة العلمية والتقنية والتكنولوجية والمنهجية التي يطرحها مؤتمر الأطراف وحياته الفرعية على الهيئة الفرعية (المادة ٢٥، الفقرة ٢(ه)).

دال — الوسائل والطراائق الاستراتيجية لتحقيق النتائج

- ١٠- تحسين الاصدارات العلمية والتقنية والتكنولوجية في وثائق الهيئة الفرعية، بوسائل منها ما يلي:
 - (أ) القيام بتقييمات علمية طبقاً لعمليات التقييم التي شرعت فيها الهيئة الفرعية والمبنية في المرفق الأول.

(ب) ايجاد خطط عمل وجداول زمنية وبيانات عن الموارد المطلوبة والتبيين المبكر للمتعاونين والمساهمين وايجاد عمليات شفافة لالاسهامات وتقديم تعليقات وتغذية مرتدة في مختلف مراحل اعداد الوثائق؛

(ج) الاستعمال المنتظم لاستعراضات النظارء وغير ذلك من العمليات التشاورية التي تشرك المجتمع العلمي.

١١- تحسين المناقشات العلمية والتقنية والتكنولوجية خلال اجتماعات الهيئة الفرعية بوسائل منها ما يلي:

(أ) تبيان فرص اعداد المندوبين خصوصا المندوبين الذين لا يملكون الا خبرة محدودة لمناقشة الشؤون العلمية والتقنية؛

(ب) زيادة الأنشطة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الاجتماعات والاسهامات في تلك الاجتماعات من خلال تقديم متحدثين بارزين وملصقات وعقد مناقشات موائد مستديرة وتنظيم أحداث جانبية وتقديم منشورات علمية ووثائق من السلسات التقنية وغير ذلك من الاسهامات العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات الصلة مع التركيز على البنود الأساسية في جدول الأعمال وعلى المسائل الاستراتيجية التي تبينها مؤتمر الأطراف لتقدير ما يحرز من تقدم نحو ادراك هدف ٢٠١٠ وتعزيز ذلك التقدم، وهو الهدف المتعلق بالتنوع البيولوجي.

١٢- البناء النشط للعلاقات مع المجتمع العلمي والتقني بوسائل منها ما يلي:

(أ) تقديم المواد بشأن عمل الهيئة الفرعية التي تكون سهلة الاطلاع عليها وتقعها لدى الجماعة العلمية والتقنية (أي التي تكون محررة بلغة يفهمها المجتمع العلمي والتقني، وتنصل بمواد العمل الذي تبذل تلك الجماعة).

(ب) النشر النشط لنتائج عمل الهيئة الفرعية من خلال النشرات العلمية، سواء كبنود اعلامية يتم تبليغها أو كمقالات علمية يستعرضها ويوافق عليها مؤتمر الأطراف.

(ج) المشاركة في المكونات العلمية والتقنية والاسهام في تلك المكونات، التي تصدر عن عمليات ومبادرات أخرى متصلة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك فريق الاتصال المشترك ومجموعة الاتصال المعنية بالتنوع البيولوجي.

(د) استعمال الهيئات الأخرى كجسر بين الهيئة الفرعية والمجتمع العلمي والتقني فيما يتعلق ببرامج العمل (مثلا نقاط الاتصال المواضيعية الدولية والشركاء الرئيسيون).

المرفق الأول

خطوات لإجراء التقييمات التي تشرع فيها الهيئة الفرعية

المنهجيات/الأنشطة	خطوات التقييم
<ul style="list-style-type: none"> (١) إن التكليف يصدر في المعتمد عن مؤتمر الأطراف. (٢) يتم تبيان الاحتياجات من خلال ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • استعراض برنامج العمل مثلاً بالنسبة للتنوع البيولوجي للغابات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. • بعد تقييم بدئي، مثلاً بالنسبة للأنواع الغريبة الغازية. • خلال تنفيذ برنامج العمل (مثلاً طرائق التقييم السريع) 	<p>الاعتراف بالحاجة إلى التقييم/التكليف بالتقدير</p>
<p>إن وثائق خلفية الموضوع أو الخطوط العريضة المفصلة التي يضعها الأمين التنفيذي بمساعدة أو بدون مساعدة من:</p> <ul style="list-style-type: none"> (١) خبير استشاري/منظمة متعاونة. (٢) اجتماع من الخبراء. 	<p>إعداد الوثيقة الخلفية أو مذكرة من الأمين التنفيذي</p>
<ul style="list-style-type: none"> (١) استعراض وثيقة خلفية الموضوع أو استعراض مذكرة من الأمين التنفيذي. (٢) تبيان الفجوات. (٣) استعراض وثيقة خلفية الموضوع مع مراعاة المعلومات الإضافية المنشورة. 	<p>النظر من جانب فريق من الخبراء التقنيين المخصص ^٥، ينشئه مؤتمر الأطراف أو الهيئة الفرعية أو فريق من الخبراء</p>
<p>الاستعراض من النظارء إذا كان ينطبق، وذلك على يد:</p> <ul style="list-style-type: none"> (١) نظراء مختارين (٢) عملية استعراض واسعة من النظارء، تشمل الأطراف والحكومات الأخرى ونقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية وخبراء من جدول الخبراء التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والاتفاقيات الأخرى ونقاط الاتصال التابعة لها. 	<p>استعراض من النظارء</p>
<ul style="list-style-type: none"> (١) النتائج المستخلصة بشأن التقييم (٢) توصية إلى مؤتمر الأطراف 	<p>نظر الهيئة الفرعية في الموضوع</p>
<p>استعمال الوثيقة المنقحة لوضع عناصر وأنشطة لادخالها في برامج العمل ذات الصلة وأنشطة المتابعة</p>	<p>استعمال وتطبيق النتائج (بما في ذلك نظر مؤتمر الأطراف) وتبيان الفجوات</p>
<p>قرار يصدر عن مؤتمر الأطراف</p>	<p>التي ينبغي معالجتها في المستقبل</p>
<p>نشر تقارير تقييم في السلسلات التقنية التي تصدرها اتفاقية التنوع البيولوجي</p>	<p>التي ينبغي معالجتها في المستقبل</p>
<p>استعمال المنشورات الأخرى مثل تقرير تقييم الألفية</p>	<p>التي ينبغي معالجتها في المستقبل</p>
<p>استعمال من الحكومات وغيرها</p>	<p>التي ينبغي معالجتها في المستقبل</p>
<p>تبين الاحتياجات الإضافية إلى المعلومات بما في ذلك الاحتياجات إلى تقييمات جديدة</p>	<p>التي ينبغي معالجتها في المستقبل</p>

٥/ إن تكلفة اجتماع من الخبراء (يضم ١٢ خبيراً من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالـي)، تتباين ما بين ٤٠٠٠ و٦٠٠٠ دولار أمريكي طبقاً لموقع الاجتماع ومشاركة أمانة اتفاقية النوع البيولوجي، عند عقد الاجتماعات خارج مونتريـال.

المرفق الثاني

اجراءات لوضع الأولويات لارشاد تخصيص الموارد المالية من جانب مؤتمر الأطراف

- 1 إن جميع مشاريع المقررات يرافقها تقييم لأثار التكاليف الناتجة عنها وموجز لهذه القرارات وللتكاليف يدرج في الوثائق المتعلقة بالميزانية والبرنامج الخاصين بفترة السنين القادمتين. وتقييمات التكاليف تقوم على أساس التكاليف الوطنية طبقاً للقائمة التي توجد لدى الأمين التنفيذي، وتكون انعكاساً للتكاليف الرئيسية المرتبطة بالمقررات، مثل انشاء اجتماعات مفتوحة العضوية وأفرقة من الخبراء التقنيين وكذلك بيان تقدير عام للتكاليف الأخرى مثل تكاليف الزمن اللازم للموظفين.
- 2 في بداية المناقشات يقوم فريق الميزانية بتقدير تكاليف الأنشطة المقترحة وكذلك الأموال التي يرجح أن تصبح متاحة لمساندة تلك الأنشطة، مع مراعاة التكاليف الإدارية للأمانة ومؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية. وإلى جانب ذلك تفاوض الأفرقة العاملة في المقترنات وتقوم بتنقيح تقييمات التكاليف طبقاً لذلك.
- 3 وفي منتصف الاجتماع يقوم فريق الميزانية بتقديم نتائجه إلى الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف. وجميع المقترنات التي لها آثار مالية رئيسية مثل مقتراحات انشاء اجتماعات مفتوحة العضوية، تنظر، وتوضع أولويات لتخصيص الموارد.
- 4 يستمر فريق الميزانية في مفاوضاتها على أساس تقييمات التكاليف بعد تنقيحها وتعمل الأفرقة العاملة مراعية الأولويات التي تم تبيينها.
- 5 إن الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف تتخذ القرار النهائي بشأن تخصيصات الميزانية الرئيسية في نظرها للأوراق المتعلقة بالميزانية وتساند وثائق "L" التي تدخل فيها مكونة من مكونات الميزانية.

المرفق الثالث

جدول زمني مقترن لتوحيد المقررات السابق صدورها وللنظر في القضايا الاستراتيجية التي تساند التنفيذ بما يتمشى وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠

مذكرة تفسيرية: إن العمود ٢ منسوخ نسخاً مباشراً من برنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية حتى عام ٢٠١٠ (المقرر ٣١، المرفق) وهو مدرج للعلم به فقط؛ أما العمود ٣ فهو يحدد ما يلي: (١) نقطة تركيز عملية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛ (٢) آليات التنفيذ المطلوب استعراضها في كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف ويقترح العمود ٤ جدول زمنياً لتوحيد المقررات فيما يتمشى بقدر الامكان مع العمودين ٢ و ٣، وسيتم استيفاءه من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر طبقاً لفقرة ٢ من المقرر ٣٣/٧.

١- الاجتماع	٢- موضوعات لاستعراضها أو نظرها بتعمق	٣- القضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم أو مساندة التنفيذ	٤- القضايا التي سيتم توحيد المقررات الصادرة بشأنها
مؤتمر الأطراف الثامن	<p>١- التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبكة الرطوبة</p> <p>٢- المبادرة العالمية للتصنيف</p> <p>٣- الحصول وتقاسم المنافع</p> <p>٤- التعليم وتنوعية الجمهور</p> <p>٥- المادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام</p> <p>٦- المادة ٦ التنوع البيولوجي الجرسي</p>	<p>١- التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمتابعة بشأن ما يحرز من تقدم نحو هدف ٢٠١٠ وما يتصل به من الغايات الإنمائية للألفية: استعراض النظرة العامة العالمية الثانية إلى التنوع البيولوجي؛ النظر في نتائج تقييم الأفاف للأنظمة الإيكولوجية.</p> <p>٢- القارier الوطنية؛ التعاون اشتراك أصحاب المصلحة؛ عمليات الاتفاقية</p>	<p>١- التنوع البيولوجي للغابات</p> <p>٢- الحصول وتقاسم المنافع</p> <p>٣- الآراء والآراء</p> <p>٤- التعليم وتنوعية الجمهور</p> <p>٥- المادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام</p> <p>٦- المادة ٦ التنوع البيولوجي الجرسي</p>
مؤتمر الأطراف التاسع	<p>١- التنوع البيولوجي الزراعي</p> <p>٢- الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات</p> <p>٣- الأنواع الغريبة الغازية</p> <p>٤- التنوع البيولوجي للغابات</p> <p>٥- التدابير الحافظة</p> <p>٦- نهج الأنظمة الإيكولوجية</p>	<p>١- التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم نحو هدف ٢٠١٠ وما يتصل به من الغايات الإنمائية للألفية: استعراض NBSAPs</p> <p>٢- الموارد المالية والآلية المالية؛ التبิน والرصد.</p>	<p>١- التنوع البيولوجي الزراعي</p> <p>٢- الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات</p> <p>٣- الأنواع الغريبة الغازية</p> <p>٤- التنوع البيولوجي للغابات</p> <p>٥- التدابير الحافظة</p> <p>٦- نهج الأنظمة الإيكولوجية</p>
مؤتمر الأطراف العاشر	<p>١- التنوع البيولوجي للمياه الداخلية</p> <p>٢- التنوع البيولوجي البحري والبحري</p> <p>٣- الاستعمال المستدام</p>	<p>١- التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم نحو هدف ٢٠١٠ وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية: استعراض التقرير الوطني الرابع</p> <p>٢- النظرة العامة العالمية الثالثة إلى التنوع البيولوجي</p>	<p>١- التنوع البيولوجي للمياه الداخلية</p> <p>٢- التنوع البيولوجي البحري والبحري</p> <p>٣- الاستعمال المستدام</p>

٦/ إن توحيد المقررات سبق طلبه في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (المقرر ٣٣/٧)

٧/ يوكب التوحيد مع الاستعراضات المتعمقة لبرامج العمل الموضعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات

٨/ سينطلب ذلك مجرد تحديث إذ أن التوحيد سبق طلبه في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف

٩/ قضايا أخرى

١٠/ يواكب التوحيد استعراض القضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم المحرز ومساندة التنفيذ

<ul style="list-style-type: none">٥- التنوع البيولوجي للجبال٦- التنوع البيولوجي وتغير المناخ٧- التنوع البيولوجي والسياحة٨- الخطة الاستراتيجية واطار عام ٢٠١٠٩- آلية تبادل المعلومات١٠- نقل التكنولوجيا١١- بناء القدرة	<ul style="list-style-type: none">وتنفيذ الخطة الاستراتيجية واطار الغايات والأهداف٢- آلية تبادل المعلومات؛ نقل التكنولوجيا؛ بناء القدرة	<ul style="list-style-type: none">٤- المناطق محمية٥- التنوع البيولوجي للجبال٦- تغير المناخ	
---	--	--	--

المرفق الرابع

مشروع شروط التكليف الصادر لإجراء استعراض مستقل لعمليات الاتفاقية

الغرض والمدى

١- إن غرض اجراء الاستعراض المستقل لاتفاقية التوع البيولوجي هو استعراض وقع وفعالية هيئات الاتفاقية وآلياتها وعملياتها وكذلك العمليات الجامعة للاتفاقية. والهيئات والآليات والعمليات المطلوب تقييمها مقسمة الى ثلاثة أقسام:

(أ) التركيبة المؤسسية للاتفاقية وما يتصل بها من عمليات وهي تشمل:

(١) مؤتمر الأطراف

(٢) الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (بما في ذلك أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة)

(٣) الأفرقة العاملة المخصصة

(٤) الأمانة

(٥) نقاط الاتصال الوطنية

إن هذه الهيئات وما يتصل بها من عمليات ينبغي استعراضها وفقاً لهل أنجزت أو لم تنجز التكليفات الصادرة اليها وكذلك درجة اسهامها في مساندة أهداف الاتفاقية. وينبغي أن ينظر القائمون بالاستعراض في هل التكليفات الحالية والإجراءات أو الممارسات المعمول بها يمكن تعديلاً لتعزيز وقوعها وفعاليتها لكل هيئة و/أو عملية، وأن يقوموا باقتراح تحسينات تبعاً لذلك.

(ب) آليات التنفيذ وهي تشمل:

(١) وضع برامج العمل وأدواته وبروتوكولاته

(٢) آلية غرفة تبادل المعلومات (المسماة باختصار "آلية تبادل المعلومات")

(٣) الاتصالات والتعليم وتوسيعية الجمهور

(٤) آليات الرصد وتبيّغ ما يحرز من تقدّم

(٥) الآلية المالية

وهذه الآليات وما يتصل بها من عمليات ينبغي استعراضها طبقاً لهل قامت أو لم تقم بتسهيل تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن ينظر القائمون بالاستعراض ويقترحوا وسائل وطرق لتحسين وقوع كل آلية وفعاليتها.

(ج) الأداء الكامل للاتفاقية. ينبغي أن يقوم القائمون بالاستعراض بتقييم الكفاءة والفعالية لجميع عمليات الاتفاقية وأن ينظروا في هل مكونات الاتفاقية تتفاعل لمساندة أهدافها وأن يقترحوا طرائق ووسائل لتحسين هيكلة الاتفاقية كلها وطريقة تشغيلها.

أولاً - النتيجة المتوقعة

٢- إن النتيجة المتوقعة لعملية الاستعراض المستقلة هي تقديم تقرير عن الواقع وفعالية هيئات وآليات وعمليات الاتفاقية. وسوف يضم هذا التقرير توصيات لتحسين الواقع وفعالية هيئات وآليات وعمليات الاتفاقية وكذلك للتحسين العام لعمليات الاتفاقية التي يمكن تنفيذها دون اعادة التفاوض في نص الاتفاقية.

٣- وسيكون التقرير الخاتمي موجزاً بقدر الامكان دون الاضرار بمحفوظات التقرير، وسيكون مصحوباً بموجز تنفيذي واف لا يزيد عن ١٥ صفحة.

حجم فريق الاستعراض وتكوينه

٤- سيقوم بالاستعراض المستقل فريق صغير (٦-٨ من الأفراد) يتكون من أفراد ذوي خبراء متعددة في مجالات تتعلق بالاتفاقية (التنوع البيولوجي، سياسة التنوع البيولوجي، تصريف الشؤون الدولية، عمليات الاتفاقية، التقييم العلمي، الرصد والتقييم، تمويل التنمية، التعاون التكنولوجي). ويجب أن يكون الأفراد بعيدين بعدها كافياً عن عمليات الاتفاقية حتى يكونوا موضوعين حقاً، على أن يكونوا أيضاً قريبين بالقدر الكافي لتقدير طبيعة وحدود وفرص آلية حكومية دولية مثل الاتفاقية. وستساند هذا الفريق سكرتارية صغيرة (فرد أو فردان).

ثانياً - العملية

٥- سيحتاج فريق الاستعراض أن يجتمع فيزيقياً على الأقل في ثلاثة مناسبات (١) للشروع في العمل (٢) لاستعراض العمل وارشاده (٣) لوضع تقريره في صورته النهائية.

٦- سيشمل الاستعراض ما يلي:

(أ) النظر في نص الاتفاقية ومقررات مؤتمرات الأطراف ووصيات الهيئات الفرعية وكذلك الوثائق المتعلقة بالموضوع التي قدمت تحت ظل الاتفاقية؛

(ب) استعراض ما نشر من مقالات وأبحاث، مع مراعاة الاستعراضات السابقة الداخلية والخارجية الصادرة عن هيئات وأليات وعمليات الاتفاقية، بما في ذلك الآلية المالية؛

(ج) اجراء لقاءات مع جميع نقاط الاتصال الوطنية وجميع هيئات مكاتب مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية ومع الأمين التنفيذي وموظفي الأمانة لا سيما الموظفين المشاركين في إدارة برامج العمل المواضيعية وأدوات الاتفاقية؛ وعينة من الهيئة الفرعية، وبيانات عن الحصول وتقاسم المنافع ونقطات الاتصال التابعة لآلية تبادل المعلومات من كل مجموعة من مجموعات الأمم المتحدة، والأعضاء العاملين في أمانة مرفق البيئة العالمية ووكالاتها المنفذة؛

(د) لقاءات مع ممثلي عن الاتفاقيات والمؤسسات والمنظمات المتعاونة، وكذلك مع جميع المنظمات الدولية ومؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وجماعات السكان الأصليين والمحليين وادارات الحكومة ووكالاتها غير نقاط الاتصال الوطنية ودوائر الأعمال والصناعات ورباطات التجارة؛

(ه) المساهمة في الورش والاجتماعات أو المبادرات المتعلقة باستعراض هيئات الاتفاقية وألياتها وعملياتها.

(و) عملية استعراض من نظراً ينتهيون إلى الجمهور.

٧- ستبدأ عملية الاستعراض المستقلة عقب الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في مارس ٢٠٠٦. وسيقوم فريق من النظارء باستعراض التقرير التمهيدي ويقدمه إلى فريق عامل مخصص يعقد بين دورات الاعتقاد مثل الفريق العامل المعنى باستعراض تنفيذ الاتفاقية. سوف تجري مراجعة التقرير على أساس الالسهامات من الفريق العامل وسيقدم تقرير خاتمي إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في أوائل ٢٠٠٨.

تقدير التكاليف

٨- إن التكاليف المقدرة لعملية الاستعراض المستقلة ستكون زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي،